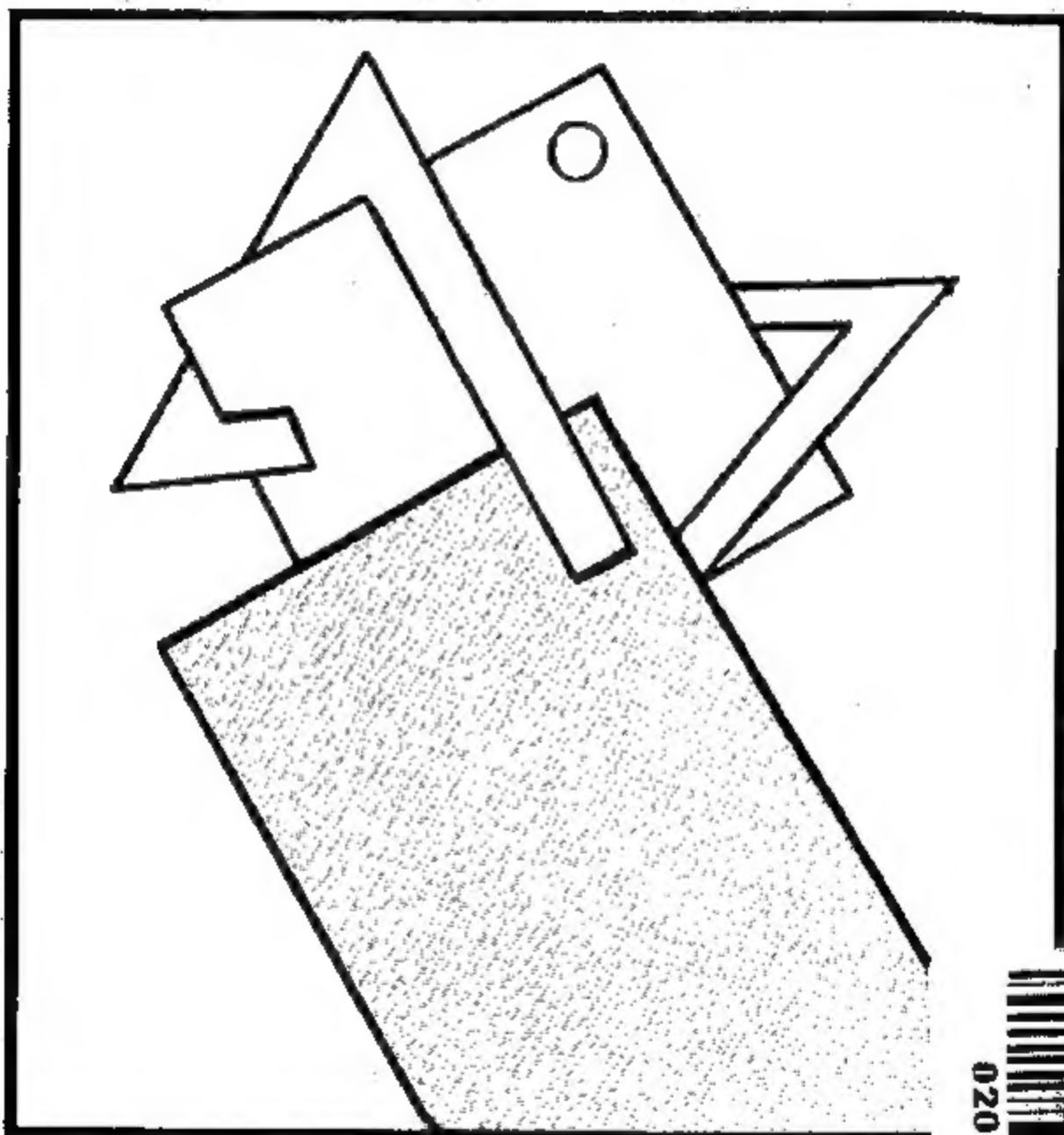


في ظلال «الوأي ٢»

فهد سليمان

قيس عبد الكريم (أبو ليلى)



مركز دار العلوم العربي للتحريات والدراسات

0201822



Bibliotheca Alexandrina

95

في ظلال الواي ٢

الكتّاب: في ظلال «السواي»
الكتّاب: المكتب السياسي للجهة
الديمقراطية لتحرير فلسطين
الطبعة الأولى: تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٩

جميع الحقوق محفوظة

الناشر: شركة التقدم العربي
للصحافة والطباعة والنشر
✉ : ٦٠٤٧ / ١٤ بيروت
① : ٣٠٥٥٩٦

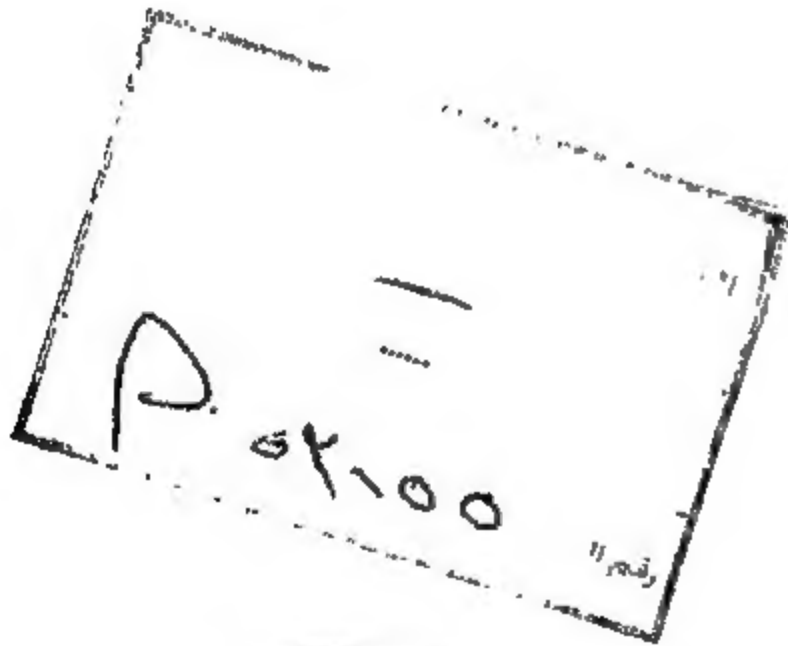
التنفيذ الإلكتروني
دار الشجرة للخدمات الطباعية
بمشق - ① : ٦٣٢٠٧٧٥
ص.ب : ٣١٦٩١

التصميم والخراج الفني: منال وابد غنيم
تصميم الغلاف الخارجي: عز الدين إبراهيم

في ظلال الواي ٢

قيس عبد الكريم (أبو ليلى) فهد سليمان

*عضوا المجلس المركزي في منظمة التحرير الفلسطينية
*عضوا المكتب السياسي للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين



BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية

هذا الكتاب ...

يحمل هذا الكتاب ما يبدو في ظاهره متناقضاً:

* نص اتفاق شرم الشيخ (٩٩/٩/٤) أو ما اتفق على تسميته باتفاق «الواي ٢» مع قراءة سياسية له توضح انه ليس مجرد تعديل لاتفاق سابق بل هو في حقيقته اتفاق جديد له انعكاساته المفترضة على مجرى المفاوضات اللاحقة.

* نص البيان المشترك الصادر عن حوار وفد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مع وفد حركة فتح والسلطة الفلسطينية في القاهرة (٢٢ - ٩٩/٨/٢٣) ومقالة مطولة بعنوان: «كيف نواجه استحقاقات مفاوضات الحل النهائي بصف وطني موحد».

السؤال... كيف ننظر إلى دعوة الحوار الوطني وصولاً إلى استعادة الصف الوطني الفلسطيني بينما السلطة الفلسطينية تواصل تنازلاتها وتوقع اتفاقات جديدة لا تقل خطورة عن سابقتها.

ان وظيفة هذا الكتاب أن يعالج هذا السؤال وأن يقدم رؤية مسؤولة لمستجدات الوضع الفلسطيني عشية مفاوضات الحل النهائي التي ظللتها اتفاقية الواي ٢ بمخاطرها المسبقة.

مذكرة شرم الشيخ
أكثر من مجرد تعديل لاتفاق سابق
[قراءة سياسية في اتفاق الواي ٢]

(1)

لؤل ٤ إلى ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٩ تم التوقيع على اتفاق جديد بعنوان «مذكرة حول الجدول الزمني لتطبيق للقضايا العالقة في الاتفاقات الموقعة واستئناف مفاوضات الوضع الدائم» بين الحكومة الإسرائيلية ممثلة برئيسها أيهود باراك ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة برئيس لجنيتها التنفيذية ياسر عرفات وبشهادة الرئيس مبارك عن مصر والمملك عبد الله عن الأردن ووزارة الخارجية أولبرايت عن الولايات المتحدة.

أما المفاوضات حول هذه المذكرة — مذكرة شرم الشيخ — التي باتت أيضاً تعرف باتفاق واي ريفر ٢ فقد بدأت مع تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة في مطلع شهر ٩٩/٧ وبناء على إلحاحها بإجراء تعديلات على مذكرة واي ريفر^(١) معلقة التنفيذ منذ ٩٨/١٢/٢٠ على يد حكومة نتنياهو. واستجاب الطرف الفلسطيني للطلب الإسرائيلي بإعادة التفاوض، ورغم أنه كان مسبقاً بنمط الأفكار «التعديلية» المطروحة إسرائيلياً، أشاع أنه يجري مفاوضات على آلية تنفيذ اتفاق واي ريفر وليس مضمونه وجدوله الزمني — والأهم — إعادة تحديد صلاته بمفاوضات الوضع الدائم وصولاً إلى مضمونها.

وسيتضح بيسر لدى معاينة الاتفاق الجديد، أن ما تمخضت عنه هذه

(١) وقعت مذكرة واي ريفر في ٩٨/١٠/٢٣. ولم ينفذ منها سوى التالي بتاريخ ٩٨/١١/٢٠: ١- المرحلة الأولى من إعادة الانتشار شملت محيط جنين ونابلس وطولكرم وقوامها نقل ٢٪ من منطقة ج- إلى ب و ٧,١٪ من منطقة ب إلى أ. ٢- إطلاق سراح ٢٥٠ معتقلاً بينهم ١٥٠ من سجناء الحق للعام فقط ١٠٠ معتقل سياسي. ٣- التوقيع على بروتوكول تشغيل مطار غزة حيث تم ذلك بالفعل في ٩٨/١١/٢٤.

المفاوضات يتجاوز حدود التحديلات المتعلقة بآليات التنفيذ لبنود ما، جدولة ونقلًا وتعديلاً.. ليطول قضايا رئيسية لم ترد أصلاً في اتفاق واي ريفر، أو وردت فيه، لكنها تتجاوزها وضوحاً وتحديداً لجهة الاقتراب خطوة وأحياناً أكثر من وجهة النظر الإسرائيلية. وكما أتى بروتوكول الخليل ليترجم على نحو تراجعى لاتفاق أوسلو ٢، ومنكرة واي ريفر لتطبيق تنازلياً مذكرة روس في بروتوكول الخليل، تتدرج مذكرة شرم الشيخ، بدورها، في سياق مشابه بعلاقاتها مع الاتفاق الذي تنكئ إليه، أي واي ريفر.

وإذا وضعنا جانباً أن تهرب إسرائيل من استحقاقات التسوية بجانب ما تمليه عليها من التزامات هو عنصر سلبي بعد ذاته، فمن خلاله تراكم إسرائيل الوقائع وبالذات الأمر الواقع التهويدي والاستيطاني على الأرض الفلسطينية المحتلة^(١)، فإنه يتضح بالمقارنة، أن الجديد الذي أدخله واي ريفر ٢ يقربنا من مقترحات وأفكار باراك التي تتطوي على مخاطر إضافية على الحقوق الوطنية للفلسطينية لم تكن واردة بنفس المستوى في واي ريفر ١، الأمر الذي يرتب على الحركة الفلسطينية عموماً بذل جهود مضاعفة لمحاصرة هذه المخاطر وصدها، فهي أو معظمها ليست حتمية الوقوع فماذا عن أفكار باراك ومقترحاته؟

(١) هذا العنصر السلبي هو من سمات الوضع للفلسطيني التي لا تنطبق بنفس الدرجة على الأوضاع العربية الأخرى المعنية بعملية التسوية السياسية، الأمر الذي يتضح بقضايا عديدة وبخاصة في موضوع الاستيطان: ضمن معطيات أحدثها حركة السلام الآن بحسب ما نقلته جريدة هآرتس في ٢٧/٨/٩٩ اقترح أنه منذ التوقيع على اتفاق واي ريفر (أي خلال ١٠ شهور) تم إقامة ٤٠ موقعا في الضفة الغربية يسيطر عليها المستوطنون بحجة «توسيع الأحياء» وثمة ١٤ موقعا تم إقامتها بعد انتخابات الكنيست الأخيرة (أي خلال ٢ أشهر). وحسب هذه المعطيات تقع ٦ من هذه المواقع على بعد أكثر من ٢ كم من المستوطنة القائمة، و١٨ على بعد كم واحد من المستوطنة القائمة.

(2)

إن أفكار براك «التعددية» لاتفاق واي ريفر تعود إلى موقفه الرفض أصلاً لما يتيح إتفاق أوسلو ٢ من سيطرة على مناطق الضفة الغربية يعتبرها واسعة قبل بدء مفاوضات الوضع الدائم بقضاياها الصعبة، مما يقوي الموقع التفاوضي للفلسطيني ويضعف تحكم الجانب الإسرائيلي بالقوى ورقة مساومة في اليد وهي الأراضي. لذلك اقترح براك أثناء مناقشة اتفاق أوسلو ٢ عندما كان عضواً في وزارة رابين تقديم تاريخ مفاوضات التسوية الدائمة، أو إذا تعذر الأمر إطالة الفترة الزمنية لإعادة الانتشار حتى الانتهاء من مناقشة القضايا الأساسية للوضع الدائم، بحيث تطبق إعادة الانتشار عند التوصل إلى اتفاق حول هذه القضايا أو قبل ذلك بفترة وجيزة.

لم يخف براك رغم تأكيدات الدائمة على الاعتراف باتفاق واي ريفر وإبداء الاستعداد لتطبيقه، لم يخف وتحديد بعد فوزه في انتخابات رئاسة الحكومة والكنيست توجهه لتعديل هذا الاتفاق في مضمونه وجدوله الزمني وإعادة توحيد علاقته بمفاوضات الوضع الدائم. لذلك «هدد» براك في أكثر من مناسبة بتطبيق واي ريفر بحدافيره في معرض دفع الأمور نحو أحد خيارين: إما إعادة التفاوض على قاعدة التعديل، أو فتح الباب أمام إمكانية التذرع بمئة سبب وسبب للمماطلة والتسويف وصولاً إلى تعطيل تنفيذ البنود الرئيسية في الاتفاق التي تهم الجانب الفلسطيني (إعادة الانتشار، الإفراج عن المعتقلين، المعبر الأمن...).

على هذه الخلفية طرح براك ضرورة تجاوز جزء هام من إعادة الانتشار بدعوى عدم عرقلة «الثمن السياسي» للمترتب عليها (أي التفاعلات السياسية السلبية المتوقعة مع المستوطنين واليمين المتطرف..)

الجهود المبذولة لإحراز التسوية الدائمة. وعليه ينبغي الدخول الفوري في مفاوضات الوضع الدائم من أجل التوصل إلى اتفاقية إطار «إعلان مبادئ» حول التسوية الدائمة، وعندما يتم التوصل إلى هذه الاتفاقية ينفذ الجزء الأخير من إعادة الانتشار المحددة في واي ريفر. وعليه أيضاً يرحل تنفيذ النبضة الثالثة من إعادة الانتشار المحددة في اتفاق أوسلو ٢ من المرحلة الانتقالية إلى التسوية الدائمة.. وبالمقابل يجري للتعهد بتنفيذ جزء كبير من اتفاق واي ريفر خارج نطاق إعادة الانتشار: المعبرين الأمنين، الإفراج عن أسرى، الشروع في إقامة ميناء عميق في غزة وتسهيلات اقتصادية مختلفة. هذا إلى جانب الوعد أن تجري عمليات إعادة لانتشار «نوعية» تضمن مزيداً من التواصل الجغرافي بين المناطق أ و ب وفيها بدلاً من إيقافها مفتتة. إن القراءة المدققة لاتفاق واي ريفر ٢ على يد مذكرة شرم الشيخ تبين بوضوح المسافة التي قطعتها مذكرة واي الأصلية نحو الاقتراب وأحياناً التقاطع في عدد من القضايا الرئيسية مع الأفكار والمقترحات الإسرائيلية.

(3)

ينص الاتفاق المرحلي «أوسلو ٢» في ديباجته على أن الحل الدائم يقوم على أسس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٣٨ بينما تفتقد المرحلة الانتقالية إلى مرجعية قرارات الشرعية الدولية، كما ينص على جدول أعمال لمفاوضات الوضع الدائم بعنوانين محددة لا يُدرج فيه قضايا مؤجلة من الفترة الانتقالية باعتبار أن الاتفاق الانتقالي سيحل جميع هذه القضايا.

وبهذا المعنى بالإمكان الكلام مبدئياً عن استقلال مفاوضات الوضع الدائم عن مفاوضات المرحلة الانتقالية رغم انتمائهما إلى نفس الإطار السياسي التفاوضي. وهذه نقطة قوة للجانب الفلسطيني بإمكانه البناء عليها من أجل تقريب مفاوضات الوضع الدائم من شروط المفاوضات الشاملة بالارتكاز إلى قرارات الشرعية الدولية، وبالتالي إبعادها عن مفاوضات الخطوة خطوة التجزئية التي سادت الفترة الانتقالية.

غير أنه من الناحية الواقعية فإن ما يحدد استقلال أو بدرجة استقلال مفاوضات الوضع الدائم عن المرحلة الانتقالية هو الوضع القائم بالفعل ميدانياً وسياسياً قبل الانتقال إلى هذه المفاوضات، هذا الوضع الذي ينحكم بدوره بثلاثة عوامل واعتبارات رئيسية:

١- الحالة الفلسطينية السائدة ومن ضمن ما يحددها - إلى جانب قضايا أخرى - حجم المكاسب المحققة أثناء المرحلة الانتقالية.

٢- الإطار المبدئي - المفاهيمي الذي تتحرك من خلاله مفاوضات الوضع الدائم الذي تم تحديده في اتفاق ١٣ / ٩ / ٩٣ وصولاً إلى أوسلو ٢ «٢٨ / ٩ / ٩٥» وما تلاه.

٣- مدى استقلال قضايا الوضع الدائم الفعلي عن قضايا المرحلة الانتقالية وعدم تدخلها معها، وإلى أي مدى تكون مثقلة بقضايا مرحلة - عملياً - إليها، لا بل إلى أي مدى تحافظ قضايا الوضع الدائم على مضمونها المحدد عند انطلاق المفاوضات.

هذا بالطبع ما يدركه الجانب الإسرائيلي الذي انطلق في تعامله مع تقاويل اتفاق إعلان المبادئ «أوسلو ١» والاتفاق الانتقالي «أوسلو ٢» لمفاوضات الوضع الدائم بشكل مختصر وعملياً بالحدود المشار إليها التي تفتح على إمكانية استقلالها عن المرحلة الانتقالية. الجانب الإسرائيلي انطلق إذاً من قدرته على تجيير العوامل والاعتبارات الثلاثة المذكورة لصالحه ولتدعيم موقفه انطلاقاً من رجحان ميزان القوى لصالحه.

وهذا بالفعل ما حاولته إسرائيل ونجحت فيه من خلال بروتوكول الخليل، ولاحقاً في اتفاق واي ريفر الذي حقق بالتحديد إنجازين هامين دعماً للموقف الإسرائيلي:

١- تقليص استحقاقات المرحلة الانتقالية المترتبة على إسرائيل، حيث فرض - من بين أمور أخرى - مساحة إعادة انتشار لم تتجاوز الـ ١٣٪ مما يحفظ بعد التطبيق لمنطقة «ج» على اتساع مساحتها «٦٠٪».

٢- أقر فوراً إطلاق مفاوضات الوضع الدائم بحيث تتوازي مع المفاوضات حول القضايا العالقة من المرحلة الانتقالية فتتحول عملياً إلى أجندة الوضع الدائم وتتدخل معها، الأمر الذي يختلف عما ورد في بروتوكول الخليل الذي حدد: «ستستأنف مفاوضات الوضع النهائي في مدة لا تتجاوز شهرين من تنفيذ بروتوكول الخليل «مذكرة السجل، الفقرة ٤».

إن ما حققه اتفاق واي ريفر في هذا المضمار لا يلغي عدم تطبيق معظم بنوده واقع تحوله إلى إطار تدور تحت سقفه المفاوضات اللاحقة التي رست على اتفاق شرم الشيخ بعد أن خفضت هذا السقف. وإن سجل اتفاق واي ريفر نهاية المرحلة الانتقالية بأقل ما يمكن من استحقاقات على

إسرائيل وأقصى ما يمكن من التزامات على الفلسطينيين، هذا إلى جانب
المساس بوضوح واستقلالية عنوانين جدول أعمال مفاوضات الوضع الدائم،
فإن اتفاق شرم الشيخ، مع تأكيد كل هذا وتعميقه، هو اتفاق العبور للسلم
إلى مفاوضات الوضع الدائم بشروط تقربها أكثر من التصور الإسرائيلي.

إن مبنى اتفاق شرم الشيخ يقوم على المفهوم التالي: إضعاف استقلال
مفاوضات الوضع الدائم عن المرحلة الانتقالية إلى أبعد حدود، ولذلك لا
يكفي تقليص المكاسب الفلسطينية المحققة في المرحلة الانتقالية إضعافاً
لنقطة الارتكاز التي يتقدم منها الفلسطينيون إلى مفاوضات الوضع الدائم،
بل أيضاً توفير شروط هذا الانتقال بدون انعطافات حادة، فتصبح
مفاوضات الوضع الدائم، امتداداً لما سبقها، وكأنها تمضي في استكمال
محطاتها، ويسود منطق مفاوضات المرحلة الانتقالية منطق مفاوضات
الوضع الدائم ويحل مكانه. هذا ما يمكن تلخيصه ببسر من خلال مراجعة
مختلف عناوين مذكرة شرم الشيخ «بما في ذلك تلك المتصلة بالقضايا
الانتقالية» وليس فقط ما يتعلق بمفاوضات الوضع الدائم، وإن تميز هذا
الجانب بترجمة صارخة للوضوح لهذا المفهوم.

(4)

في حين تطرق اتفاق واي ريفر بشكل عام إلى مفاوضات الوضع الدائم وبحدود التأكيد على استئنافها الفوري بوتيرة سريعة ومن دون انقطاع... وصولاً إلى اتفاق بحلول ٩٩/٥/٤ (عملاً بالتاريخ المحدد في أوصلو ٢)، يتناول اتفاق شرم الشيخ (كعنوان أول) هذه المفاوضات ضمن آلية واضحة المعالم تغطي كل ما سبق طرحه بهذا الخصوص.

لقد حدد اتفاق شرم الشيخ جدولاً زمنياً لمفاوضات الوضع الدائم بمختلف محطاتها: تستأنف بما لا يتعدى ٩٩/٩/١٣، وتتجزأ اتفاقية إطار حول كل مسائل مفاوضات الوضع الدائم خلال خمسة شهور (٢٠٠٠/٢/١٣)، ويتم التوصل إلى اتفاق شامل حول كل مسائل مفاوضات الوضع الدائم خلال سنة (أي في ٢٠٠٠/٩/١٣). وبغض النظر عن مدى الالتزام بالسقوف الزمنية المحددة، حيث ستشأ حتماً مبررات أو ظروف تؤدي إلى تحريكها، فإن أهمية الموضوع من منظور إسرائيل، تكمن في أن هذه الإحداثيات الزمنية لمفاوضات الوضع الدائم باتت في الاتفاق هي المحور الذي تنسب إليه قضايا المفاوضات وموضوعاتها، فقد دُمج تنفيذ قضايا المرحلة الانتقالية والتفاوض على الجوانب العالقة أو المتبقية بالمفاوضات حول التسوية الدائمة.

ومن بين نتائج إقرار الجدول الزمني لمفاوضات الوضع الدائم أنه مدد رسمياً للمرحلة الانتقالية ويتوافق للطرفين معاً، وليس بالأمر الواقع الذي يمكن نقضه أو للتراجع عنه. والمعروف أن ضغوطاً أميركية وإسرائيلية قد مورست أثناء انعقاد المجلس المركزي (٢٧ - ٩٩/٤/٢٩) من أجل أن يتم التبنّي الفلسطيني الرسمي لتمديد المرحلة الانتقالية من

جانب واحد. ولم تتجح هذه الضغوط فأسقط المجلس المركزي في بيانه الختامي الإعلان عن التمديد الرسمي للمرحلة الانتقالية.. وجاءت مذكرة شرم الشيخ لتثبت ما لم يُجزه للمجلس المركزي: الموافقة الفلسطينية الرسمية على تمديد المرحلة الانتقالية وتمديد سريان مفعول الاتفاقات التي تنظمها من خلال التمديد لمفاوضات الوضع النهائي وإلى أن يتم الاتفاق على تسوية دائمة أو إطار تفاوضي آخر.

وفي امتداد هذا الالتزام يقع امتناع الجانب الفلسطيني عن إعلان سيادة دولة فلسطين على أراضيها المحتلة بعدوان عام ٦٧ حتى تنتهي مفاوضات الوضع الدائم مع حكومة إسرائيل انسجاماً مع المادة العاشرة ^(١) في مذكرة شرم الشيخ التي تستعيد العنوان الخامس حول الإجراءات أحادية الجانب من اتفاق واي ريفر ^(٢)، مع التأكيد أن هذه المادة لا تتطوي على أي التزام بوقف الأعمال الاستيطانية والتغييرات التي تجريها إسرائيل في

(١) «القراراً منهما بخلق أجواء إيجابية للمفاوضات سيتمتع الجانبان عن إتخاذ خطوات من شأنها تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة استناداً إلى الإتفاق الإنتقالي (أي لوسلو ٢)».

(٢) مع الفارق الرئيسي التالي: أثناء مفاوضات واي بلايتشمن رفض الرئيس الفلسطيني الإلتزام بعدم إعلان الدولة والسيادة، وألقى بعدد من المواقف الواضحة بهذا الخصوص بعد التوقيع على مذكرة واي أكد فيها التمسك بهذا الإعلان.

والمعروف أن هذه التصريحات شكلت إحدى القضايا التي تفرعت بها حكومة نتنياهو في حينها، فأعلنت (في ١٢/١/٩٨) عن عزمها تطبيق استكمال إعادة الإنتشار بانتظار تلبية السلطة لعدد من الشروط من بينها الكف عن إطلاق التصريحات بإعلان الدولة في ١٩/٥/٩٩ لئلا تكن نتيجة مفاوضات الوضع الدائم.

أما بعد شرم الشيخ فقد صدرت تصريحات ومواقف عن بعض المسؤولين في السلطة الفلسطينية «بما في ذلك كبير المفاوضين» حول التعهد بعدم إعلان الدولة وممارسة حق السيادة حتى تنتهي المفاوضات حول الوضع الدائم، باعتبار ذلك جزءاً من التفاهم الذي تم التوصل إليه في الإتفاق المفكور.

مدينة القدس وعمليات السيطرة على الأراضي وتشييد بنية تحتية لدعم تواجدتها في المناطق الفلسطينية التي ترمع الاحتفاظ بها في ظل التسوية الدائمة. ولا تخرج رسالة التأكيدات الأميركية (وبعكس الرسالة الأوروبية) عن هذا الإطار^(١).

لقد نجحت إسرائيل في دمج قضايا المرحلة الانتقالية بمفاوضات الوضع الدائم والتمديد للرسمي للانتقالية وانفصلتها إلى أن يتم التوصل إلى تسوية دائمة (أو الاتفاق على إطار تفوضي آخر) وامتناع الجانب الفلسطيني عن إعلان الدولة والسيادة بعد أن أعاد اتفاق شرم الشيخ صياغة الجدول الزمني للمفاوضات بإبطال الإمكانية الكامنة في ٤ / ٥ / ٢٠٠٠ لإعلان سيادة الدولة، مما يبقي الجانب الفلسطيني أسير للتقدم وفق المسار المحدد له.

ويبقى النجاح الإسرائيلي الأكبر في تمكنه من فرض القبول «باتفاق إطار» حول كل مسائل الوضع النهائي خلال خمسة أشهر من استئناف مفاوضات الوضع النهائي (المادة ١ / ج)، كمحطة مفصلية في الجدول الزمني لمفاوضات التسوية الدائمة.

(١) الفقرة الثالثة من رسالة التأكيدات الأميركية تتعرض لموضوع المادة العاشرة بشكل مبدئي وحام دونما ربط بموضوعة بعينها. أما موضوع الإستيطان (... «إن الولايات المتحدة تعظم إلى أي مدى كان النشاط الإستيطاني مدمراً للسلام الفلسطيني - الإسرائيلي»)، فقد تم تناوله في الفقرة الرابعة من الرسالة بمعزل عن الفقرة الثالثة آنفة الذكر.

وبالمقابل تناولت رسالة التأكيدات الأوروبية هذا الموضوع بشكل مغاير ربطت فيه بين المادة العاشرة من مذكرة شرم الشيخ والأنشطة الإستيطانية حيث ورد في الفقرة الثالثة من هذه الرسالة ما يلي: «يجدد الإتحاد الأوروبي دعوته لكلا الطرفين إلى الإمتناع عن خطوات تحكم سلفاً على نتائج مفاوضات الحل الدائم وعن أي نشاط يخالف القانون الدولي بما يشمل جميع الأنشطة الإستيطانية وإلى محاربة التحريض والعنف».

(5)

إن تقسيم التسوية الدائمة إلى مرحلتين: اتفاق إطار «مبادئ» ومن ثم اتفاق شامل مفصل لم يرد في أي من الاتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية السابقة وخطورته تكمن في أنه يسلح إسرائيل بإمكانية فرض (أو الاقترب من فرض) مرجعية أخرى للمفاوضات متراجعة عن مرجعية أوسلو على كل سبلاتها المعروفة.

فبحسب اتفاقات أوسلو إن للتسوية الدائمة ومفاوضاتها مرجعية تتمثل بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨. وعلى الملاحظات التي يمكن أن تبدى على مدى قطعية هذه المرجعية كأساس للمفاوضات ^(١) (انطلاقاً من الصيغة الواردة في اتفاق أوسلو)، إلا أنه لا خلاف على ولا لبس في أن الحل الدائم ينبغي أن يقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، الأمر الذي يفتح باستمرار على إمكانية الاقترب من المفاوضات الشاملة أسوة بالمسارات الأخرى، ويتيح المجال لحركة أوسع للتحرر من إطار صيغة مفاوضات

(١) يأتي اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو ١) والاتفاق المرحلي (أوسلو ٢) إلى ذكر مرجعية قرارات الشرعية الدولية في موضعين في الديباجة: مرة بصيغة «حل دائم يقوم على أساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨» وأخرى بصيغة «المفاوضات بشأن الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨».

الصيغة الأولى «حل دائم على أساس...» أوضح بإشارتها إلى مرجعية قراري مجلس الأمن من الناحية «المفاوضات التي ستؤدي...» التي تعني أن نتيجة المفاوضات هي الترجمة للقرارين للمتكورين. والثالث «سلباً» أن مذكرة شرم الشيخ تكتفي فقط (في المادة ١ / ب) بالإشارة إلى للصيغة الثانية وتسقط تماماً الصيغة الأولى التي تتكلم عن «حل دائم على أساس ٢٤٢ و ٣٣٨».

المرحلة الانتقالية لأوسلو التي خضعت حتى الآن لقاعدة الاتفاق هو ما يتم التوصل إليه بين الطرفين المتفاوضين (إن محكوم بالضرورة بنسبة القوى القائمة بينهما) وليس ما تنص عليه قرارات الشرعية الدولية.

إن ما تسعى إليه إسرائيل من خلال اتفاق إطار الحل الدائم هو (على طريق استبعادها) تهيئة قرارات الشرعية الدولية للورد ذكرها في اتفاق أوسلو ٢ وبالتالي قطع الطريق أمام إمكانية تعزيزها بقرارات أخرى (١) واضحة بمضمونها المستجيب للحقوق الوطنية الفلسطينية باعتبار أن القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ على أهمية ما يتضمنانه حول الانسحاب من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بعدوان ٦٧ لا يعالجان القضية الفلسطينية من كل جوانبها بما في ذلك عدم تطرقهما إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وعودة اللاجئين...

إن هذا المسعى لتحويل اتفاق إطار الحل الدائم إلى مرجعية للمفاوضات لا يرمي فقط إلى صياغة بنية تفوضية أخرى (اتفاق إطار ثم اتفاق حل تفصيلي) يخفض سقف المطالب الفلسطينية، بل إلى إعادة تعريف للحل الدائم الذي يمكن أن يتحول إلى حل مرحلي مديد (يستغرق عقداً أو اثنين) ثم حل دائم بعد ذلك، وإلى إعادة تعريف بالقضايا المطروحة وبالتالي إلى تغيير مضمونها، وهذا ما ينطبق على قضية اللاجئين والمعابر والقدس وغيرها (٢). فالجدول الزمني الشامل لتطبيق

(١) مثلاً: قرار مجلس الأمن ٢٥٢ (لعام ٦٧) و ٤٧٨ (لعام ٨٠) بخصوص إبطال ضم القدس العربية. قرار مجلس الأمن ٤٦٥ (لعام ٨٠) بتفكيك البنية الإستيطانية. قرار مجلس الأمن ٢٣٧ (لعام ٦٧) بالعودة الفورية للنازحين. قرار الجمعية العمومية ١٩٤ (لعام ٤٨) الذي يكفل حق العودة...

(٢) في موضوع اللاجئين تنطلق إسرائيل من مقولة أنه من غير الممكن أن يكون للصراع مع الفلسطينيين حل حقيقي وقابل للبقاء دون إنهاء مشكلة اللاجئين من كل جوانبها من خلال حل مختبر بالتطبيق وليس بالصيغة المكتوبة فقط. وبما أن

الاتفاق حول الوضع الدائم هو الفترة التي ستلزم لإتجاز هدف حل هذه القضايا، وهذه الفترة طويلة بالضرورة من وجهة نظر إسرائيل، الأمر الذي يعني التوصل إلى اتفاق (إطار أو مبادئ أولاً، ومن ثم تفصيلي لاحقاً) ينطوي على ترحيل قضايا وطنية جوهرية تكون مؤجلة البت نظرياً لكنها محسومة لصالح إسرائيل من الزاوية العملية وبمفاعيل الأمر الواقع التراكمية، مما يجعل طرحها لللاحق والتفاوض حولها يصطدم بصعوبات جمة بفعل التقادم الخ..

لهذه الاعتبارات وغيرها دفعت إسرائيل نحو صيغة مفاوضات المرحلتين (كما نص اتفاق شرم الشيخ) وصيغة الحل الدائم على مرحلتين (كما تفصح أحياناً إسرائيل) للقائم على «اتفاقيات انتقالية طويلة المدى حول بعض القضايا الحساسة»، (بحسب تعبير باراك) تعقبها للتسوية الدائمة.

إن هذا لا يعني أن ما تخطط له الحكومة الإسرائيلية سيشرق طريقه ببسر، بل سيواجه، على العكس تماماً، مشكلات معقدة وسيؤدي إلى

العودة (بالمعنى السياسي وبموجب قرارات الشرعية الدولية كجزء من الحقوق الوطنية المكتسبة) ممنوعة تصبح قضية السيادة على المعابر الحدودية بين الأراضي الفلسطينية من جهة ومصر والأردن من جهة أخرى مصنومة لإسرائيل لمنع تدفق اللاجئين، إلى أن يختبر الحل بالتطبيق، أي زوال الدافع لدى اللاجئين بالسعي إلى اكتساب وممارسة حق العودة الذي لن يكون إلا بزوال الشخصية والهوية الوطنية للفلسطينية!

في موضوع القدس، بما أن الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي يتقاطعان عند نقطة عدم القدرة على توقيع اتفاق يتم التنزل فيه عن السيادة في شرق القدس، ستبقى هذه القضية مفتوحة لعقد أو إثنتين توصل فيها إسرائيل السيطرة على المدينة بالأمر الواقع، وعليه يصبح المطلوب من وجهة نظر إسرائيلية البحث بحلول مؤقتة «ها يسمى بالحل المركب» تعنى بالجانب البلدي والإشراف على الأماكن المقدسة... مع ترحيل مسألة البت بالسيادة إلى المستقبل البعيد في إطار الحل الدائم.

مواجهات كبيرة تنطلق من رفض الشعب الفلسطيني للحاسم الحلول
التصفوية المتكررة بزي القضايا المفتوحة على مزيد من التفاوض
والصراع... لكنه يعني بكل تأكيد ضرورة تجنب التعاطي التبسيطي
المتعمد مع ما ورد بهذا الخصوص في مذكرة شرم الشيخ، فلن يجدي نفعاً
مع الجانب الإسرائيلي محاولة اعتبار اتفاق الإطار اتفاق إعلان نوايا كما
تحاول بعض الأوساط الفلسطينية تصوير الأمر، فالمذكرة تتكلم بوضوح
عن اتفاق إطار ملزم للمصار التفاوضي اللاحق.

وفي الوقت نفسه لا تجوز المقارنة بين ما فرض على المفاوض
الفلسطيني في موضوع اتفاق الإطار حسب ما ورد في مذكرة شرم الشيخ
وسابقة ما جرى في المفاوضات المصرية الإسرائيلية^(١) حيث الفارق
هائل بين الحالتين، فإلى جانب عدم اعتراف إسرائيل بدولة فلسطين
وبالتالي بحدودها (ما ينقل القضية المطروحة من انسحاب إلى حدود دولية،
إلى أولاً تحديد ما هي الحدود) ما هو مطروح على جدول المفاوضات
يتجاوز مسألة الانسحاب والترتيبات الأمنية والعلاقات الثنائية بكافة
جوانبها، ويشمل مجموعة من القضايا الجوهرية المصنفة كيانية لدى
الجانبين (القدس، اللاجئين، المستوطنات) هذا فضلاً عن عدم جواز
استحضار النموذج التفاوضي المصري من زاوية ميزان القوى السائد في
كلا الحالتين.

إن الوضع الذي سيواجهه المفاوض الفلسطيني بعد شرم الشيخ، أي

(١) إتفاق الإطار في أيلول/سبتمبر ٧٨ (اتفاق كمب ديفيد) أقر أولاً بحقوق مصر
وحدودها الدولية وتضمن إجراءات أمنية واتفاقاً على إقامة علاقات عادية.
وأخضبت إتفاق الإطار هذا معاهدة سلام في آذار/مارس ٧٩ (أي بعد حوالي ستة
شهور) ألغيت من بين قضايا أخرى إلى انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى
الحدود الدولية وبقيت قضية طابا معقدة، فالتحركات إلى التحكيم الدولي وحسمت
لمصالح مصر.

استحقاق مفاوضات للتسوية الدائمة بشروط هي أقرب إلى التصور
الإسرائيلي هو وضع شديد التعقيد والصعوبة، ويقتضي إتباع سياسة جذرياً
مختلفة عن تلك التي اتبعت إلى الآن بكلفة جوانبها للتفاوضية والتحالفية
والتعبوية والعلاقة مع الحركة الجماهيرية والمجتمع الفلسطيني والشتات
ومع المحيط الإقليمي..

(6)

لا تختلف عملية إعادة الانتشار في متكرة شرم الشيخ عما ورد في اتفاق واي ريفر، فهي تستعيد نفس النسب ^(١) وبالتالي تبقى على غالبية الأراضي الفلسطينية بيد إسرائيل أثناء المفاوضات النهائية ^(٢) ولا تؤدي إلى تغيير نوعي في ترابط مناطق السلطة الفلسطينية يؤثر جدياً في طبيعة العلاقة (والتوازن) القائمة بين مختلف التقسيمات المفروضة على الضفة الغربية (أ، ب، ج، القدس، الخليل، أريحا) لكن عملية إعادة الانتشار الجديدة تتميز عن سابقتها (في واي ريفر ٢) في نقطة رئيسية: أنها أكثر تمحوراً على شروط إسرائيل في صياغة مبنى مفوضات الوضع الدائم وعلى تصورها في إرساء خارطة انتقالية أكثر انسجاماً مع خارطة التسوية الدائمة. وهذا ما يتبين من خلال ما يلي:

١. ضمن فكرة استعمال توقيت تنفيذ خطوات إعادة الانتشار سلاحاً ضاغطاً على الفلسطينيين في مفوضات الوضع الدائم لم ينجح الجانب الإسرائيلي، ابتداءً، في تحقيق التزامين بين إنجاز اتفاق إطار الوضع الدائم وتنفيذ الجزء الأخير من إعادة الانتشار، لكنه اقترَب كثيراً من ذلك من خلال: تمديد فترة إعادة الانتشار (أربعة أشهر ونصف بدلاً من شهرين) وزيادة مراحلها (ثلاث مراحل بدلاً من مرحلتين) وتعيين ٢٠ / ١ / ٢٠٠٠ تاريخاً لتنفيذ الجزء الأخير أي حوالي ٣

(١) ١٠٪ من ج إلى ب، ١٪ من ج إلى أ، ٧،١٪ من ب إلى أ. مع الأخذ بالإعتبار

أن الإسرائيليين وحدهم يحددون خرائط تطبيق هذه النسب.

(٢) في نهاية تنفيذ عملية الانتشار يصبح تصنيف المناطق كما يلي في الضفة

الغربية: ١٨٪ أ، ٢٢٪ ب و ٦٠٪ ج.

أسابيع قبل إنجاز اتفاقية الإطار، أما النبضة الثالثة من إعادة الانتشار التي ستطلق في ١٣ / ٩ / ٩٩ (المادة ١/٤) فلم يلحظ الاتفاق أي شيء حول مداها أو سقف إنجازها، ما يعني عملياً تمجها في التسوية الدائمة.

٢. تم إلغاء إعادة الانتشار المتضمنة في اتفاق واي ريفر (٣٪) من منطقة المحمية للطبيعية الواقعة جنوب بيت لحم وبتجاه البحر الميت شرقاً (صحراء يهودا) لقطع الطريق أمام إمكانية التواصل الفلسطيني مع الضفة الشرقية لنهر الأردن^(١) (أي التواصل الجغرافي للفلسطيني - العربي) وبما يلغي أي احتمال لسيطرة ولو جزئية على الحدود المحاذية للأردن. هذا إلى جانب إبقاء هذه المنطقة التي يعتبرها لركان للدولة حدود إسرائيل الأمنية مع الأردن والعراق في اليد بما يتفق وخارطة المصالح الأمنية واستناداً إلى الخطوط الرئيسية لمشروع ألون^(٢).

إن إعادة الانتشار ستبقى محكومة بأولوية إبقاء الخارطة المرحلية متراكبة على خارطة التسوية الدائمة، ولا علاقة لها للبتة بالحرص على منح السلطة الفلسطينية مناطق «نوعية» أي مترابطة^(٣) وعلى هذا

(١) وهذا ما ينطبق أيضاً على التواصل الفلسطيني مع مصر حيث يستهدف التمسك الإسرائيلي بمجمع مستوطنات غوش قطيف، تبعاً لخطة ألون، إقامة منطقة عازلة بين مصر والقطاع.

(٢) في هذا الجانب ينص مشروع ألون على التالي: «ينبغي أن توصل بإسرائيل كل صحراء يهودا والأجزاء غير المأهولة من جبل الخليل بتواصل إقليمي مع غور الأردن ولكن بعمق أكبر حتى جنوبي الظاهرية والسموع، بشكل يحصل منه على تواصل إقليمي إسرائيلي من غور بيسان حتى النقب. فالوجود الصلب، الإمبراطوري والعسكري، في قطاع واسع جداً على طول غور الأردن حول القدس وصحراء يهودا يعرقل مسبقاً كل خطر عسكري حقيقي في القطاع العربي».

(٣) المرحلة الأولى من إعادة الانتشار التي تلت في ١٠ / ٩ / ٩٩ (نقل ٧٪ من جـ إلى

سيترتب ما يلي: استبعاد مناطق مصادر المياه، وحدود نهر الأردن والتلال المطلة عليه، والقدس الكبرى (من غوش عتصيون جنوباً إلى شمال رام الله) والمحاور الرئيسية العرضية التي تخترق الضفة الغربية.

ب) تؤكد استمرار المنحى التقني وتكثف إدعاءات بلاك تسام الفلسطينيين مناطق متواصلة جغرافياً، فالمساحة التي شملتها هذه المرحلة: ٣٩٢ كم^٢ تم توزيعها على ٢٠ منطقة ممثلة من جنين شمالاً وحتى الخليل جنوباً (١).

(7)

بعد أن تمكنت الحكومة الإسرائيلية من تطويع اتفاق واي ريفر في خطوطه الرئيسية ضمن وجهة الإندراج السلس في تصورها لمفاوضات الوضع الدائم، باتت جاهزة للتعاطي مع القضايا المتبقية من المرحلة الانتقالية على قاعدة تحديد مستوى التقدم نحو حل كل منها أو بقائها مجمدة تبعاً لمدى خدمتها حركة النسق التفاوضي العام (المحكوم بالمحطات والخيارات التالية: اتفاق إطار ثم اتفاق تفصيلي للوضع الدائم أو اتفاق لحل مرحلي مديد تُستبعد منه القضايا الجوهرية عسيرة الحل).

على هذه الخلفية لم تقتصر مذكرة شرم الشيخ على استخدام بنود وعناوين اتفاق واي لصياغة قاعدة جديدة للمفاوضات بلورية مفاوضات الوضع الدائم، بل دخلت في القضايا المتبقية من المرحلة الانتقالية (سواء ما ورد منها في واي ريفر أو لم يرد كقضايا الخليل وقضية النازحين)، فلحظت آلية تفاوضية خاصة بكل منها، آلية تتسم بدرجة أعلى من الوضوح والتحديد قياساً على ما ورد في واي ريفر.

إن مذكرة شرم الشيخ لم تكف باعتبار القضايا المتبقية من المرحلة الانتقالية قد أحييت تلقائياً إلى قضايا الوضع الدائم واندرجت فيها بحكم تحصيل الحاصل، بل دخلت في آليات التفاوض على كل منها أو آليات تنفيذها حتى تندمج أو تخطو نحو الاندماج الفعلي في مبنى قضايا الوضع الدائم أو ما يحل مكانه لفترة مديدة من الزمن (قضايا للممر الآمن، الميناء البحري، النازحين، للتعاون الأمني...).

إن هذا لا يعني بالطبع أن القضايا للمرحلية المدرجة للتفاوض ستصل إلى نتائج قابلة للتنفيذ السريع، بقدر ما يعني أن هذه اللجان المعنية بقضايا

المرحلة الانتقالية قادرة على الشروع في عمل محدد انطلاقاً من بداية ملموسة قد تتضمن نقاطاً معينة للتنفيذ الفوري. أما بلوغها نهاية جدول أعمالها فلن يعتمد فقط على جهدها إنما على طبيعة القضية التي تعالجها، وعلى مدى تقدم العملية التفاوضية.

على هذه الخلفية وضعت مذكرة شرم الشيخ للقضايا المتبقية من المرحلة الانتقالية آليات تفاوضية وتطبيقية، وإن تفلوتت هذه الآليات بمدياتها العملية تبعاً لطبيعة كل من هذه القضايا كما ذكرنا قبل قليل، فإنها بمعظمها قابلة للتقدم خطوة أو أكثر إلى الأمام:

١. في قضية المعتقلين استجابت إسرائيل للمقياس السياسي كأساس للإفراج، لكنها قيدته عدداً (الإفراج عن ٣٥٠ معتقلاً من أصل ٦٥٠) وسقفاً (باستثناء مناضلين بدعوى «الأيدي الملوخة بالدم، وأبناء القدس»...) وبالحد الزمني (ما قبل ٩٣/٩/١٣) غير أن الاتفاق فتح على نافذتين من أجل مزيد من الإفراج: قبل شهر رمضان المقبل + التوصية بقوائم أسماء إضافية للإفراج عنها للجهات المعنية.

٢. بالنسبة للمر الأمن، ودائماً ضمن نفس المفهوم الإسرائيلي وجوهره المرور الأمن وليس الممر البري الذي يقتطع جزءاً من السيادة الإسرائيلية، وضعت جدولة زمنية لتشغيل الممر الأمن الجنوبي (٩٩/١٠/٥) ولاتجاز البروتوكول النظيم (٩٩/٩/٣٠). وبالمقابل بقيت مسألة افتتاح الممر الأمن الشمالي معلقة على التوصل لاتفاق حول مكان العبور (حيث تصر إسرائيل على بيتونيا وليس «الخط الأخضر» بغية تحريك هذا الخط شرقاً في فترة لاحقة).

٣. بالنسبة لميناء غزة البحري اتفق على الشروع في البناء (٩٩/١٠/١) على أن لا يبدأ التشغيل قبل الاتفاق على بروتوكول الميناء بكل جوانبه بما يشمل الأمن، الأمر الذي يبقى على الموضوع من الناحية العملية غير محدد زمنياً.

٤- قضايا الخليل: اتفق على فتح شارع الشهداء على حركة المركبات على مرحلتين: الأولى نفذت والثانية بمسقف ٩٩/١٠/٣٠. وكذلك حدد سقف زمني لفتح الحصة (٩٩/١١/١)، لكن بالاستناد إلى الترتيبات التي سيتم الاتفاق عليها. ومن بين القضايا التي ستخلق تعقيدات في تطبيق الإجراءات الخاصة بالخليل قضية إيجاد منطقة عازلة بين منطقتي H1 و H2 اللتين تقسمان الخليل.

٥- قضايا الأمن: عملياً جرت استعادة للالتزامات الواردة في اتفاق واي ريفر.

٦- حددت جدولة زمنية لإعادة تفعيل اللجان الانتقالية و لجنة المراقبة والتوجيه حيث ستتألف و/ أو تواصل أعمالها بما لا يتعدى ٩٩/٩/١٣. أما اللجنة المستمرة للنازحين فستتألف أعمالها من ٩٩/١٠/١ دون أي تحديد آخر.

(8)

أكثر من مجرد تعديلات واستيعاب لإضافات، تمكن باراك أثناء مفاوضات شير-عريقات من إدخال منهج آخر على مذكرة واي ريفر تحولت من خلاله إلى مذكرة جديدة «شرم الشيخ» مما أحيانا بصيغة جديدة وجعل منها وثيقة عملانية تنطلق منها اتجاهات للعمل، وثيقة ذات تأثير وفعالية في السياق العام الذي وضعت نفسها فيه، فهي تملك شروط تأطير حركة سياسية تفاوضية بغض النظر عن عثراتها، كما أنها قابلة للترجمة والتطبيق بغض النظر عن درجته وفي أي مجال. وهنا بالضبط تكمن خطورتها وانعكاساتها السلبية على الوضع الفلسطيني والحقوق الوطنية.

ويختلف هذا المنهج عن منهج نتتياهو الذي لم يوقع على واي ريفر لتنفيذه بل من أجل تعطيله، لذلك لم يكثر كثيرًا بآلياته التطبيقية والتفاوضية، ولم يخطر بباله وضعه في إطار تفاوضي أرحب، فاكتمت بالصيغة العامة لاستئناف مفاوضات الوضع الدائم فاقدة الجدوى عمليا. من هنا، على سبيل المثال، كانت «التبادلية»، تلك الشعار المركزي الذي رفعه نتتياهو ذريعة للتعطيل، تعطيل العملية السياسية وتجميد المسار التفاوضي، بينما هي (أي «التبادلية») بالنسبة لباراك الذي لا يقل تمسكاً بها عن سلفه يافطة لفرض الشروط وتضييق الخناق على الطرف الفلسطيني المقابل لإضعافه ورفع درجة استجابته للضغوط للممارسة.

بهذا المعنى فإن منهج باراك التفاوضي، وهو منهج مركب لا يقل عدوانية في استهدافه الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني عن أسلافه في الحكومات الإسرائيلية، كما أن مقتضيات المرحلة القادمة المتسمة بالتحديد والصعوبة البالغة تتطلب من الجانب الفلسطيني اعتماد استراتيجية تفاوضية

ونضالية جديدة أساسها التمسك بقرارات الشرعية الدولية (٢٤٢، ٢٣٨، ١٩٤، ٢٣٧) ومبدأ الأرض مقابل السلام قاعدة لمفاوضات تؤدي إلى انتزاع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في إطار دولة مستقلة ذات سيادة غير منقوصة على الأراضي المحتلة بعدوان حزيران «يونيو» ١٩٦٧ وعاصمتها للقدس وضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم. الأمر الذي يتطلب تعبئة شعبية للضغط على الاحتلال الإسرائيلي وممارسة رقابة على المفاوضات الفلسطينية ومساعدته والمشاركة في رسم القرار المياسي.

أن هذا يبرز الضرورة الوطنية القصوى لأن يستعيد الوضع الفلسطيني أمام استحقاقات المفاوضات القاسية التي تنتظره وتعقيدات الحالة السياسية والميدانية عموماً عناصر القوة الأساس المتمثلة بوحدة الصف على قاعدة برنامج مشترك واستراتيجية عمل واضحة المعالم تستند إلى توافق وطني علم.

**كيف نواجه استحقاقات مفاوضات الوضع الدائم
بصف وطني فلسطيني موحد؟**

نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة شكلت منعطفاً في مسيرة التسوية السياسية في منطقة الشرق الأوسط. جرت الانتخابات في ظرف كانت فيه عملية أوسلو قد بلغت ذروة التناقض في مآزقها مع انتهاء فترة السنوات الخمس المحددة للمرحلة الانتقالية بموجب الاتفاق، دون أن تحقق مسيرة تنفيذها سوى خطوات أولى متعثرة، لم تلبث أن توقفت تماماً لتبقى معظم استحقاقات الحل الانتقالي عالقة. وتبددت الأوهام التي أشاعها فريق أوسلو، وشاعت في بعض الأوساط الفلسطينية التي كانت عقلت آمالاً على أن تفضي مسيرة أوسلو إلى زوال تدريجي للاحتلال وقيام الدولة المستقلة. فحصول السنوات الخمس المحددة للمرحلة الانتقالية جاءت سلبية على كل صعيد: فالاستيطان لم يتوقف بل تصارع تصارعاً محموماً. ووتيرة نهب الأرض تضاعفت. وعملية تهويد القدس بلغت مستوى التطهير العرقي المنهجي. وانخفض معدل الدخل الفردي إلى النصف. وارتفعت البطالة إلى أرقام فلكية. وتفاقت إلى حد مفرع العقوبات الجماعية التي يفرضها الاحتلال لتزيد الوضع الأمني والاجتماعي الطبقي للمواطنين تدهوراً.

أولاً: الخيارات الفلسطينية إزاء انتهاء مدة المرحلة الانتقالية وانعكاساتها على مفاوضات الوضع النهائي

هذه الثمار المرة لمعيرة أوسلو غدت القناعات المتزايدة لدى أوسع أوساط الحركة الوطنية الفلسطينية للوطنية بضرورة البحث عن مخرج من دوامة أوسلو، يكفل التحرر من قيوده للمجفة وبخاصة في ضوء انتهاء الفترة الزمنية المحددة للمرحلة الانتقالية في الرابع من أيار (مايو) ١٩٩٩. وجاء تعبيراً عن هذه القناعة إجماع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، بما فيها قيادة تنظيم فتح، في البيان الذي أصدرته في رام الله في ٢٣/٤/١٩٩٩، على الدعوة إلى رفض التمديد للحكم الذاتي والمرحلة الانتقالية، وإلى ضرورة إعلان سيادة فلسطين على أرضها في حدود ما قبل الرابع من حزيران (يونيو) ٦٧، بما فيها القدس العاصمة، ووقف

الالتزام بكافة القيود التي تتعارض أو تنتقص من مبدأ للسيادة، مع التمسك بحقوق اللاجئين والنازحين في العودة وفقاً للقرارين ١٩٤ و ٢٣٧. وتلك هي نفسها النقاط التي دعت إليها المبادرة التي أطلقها المؤتمر الوطني الرابع للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين المنعقد في أيار (مايو) ١٩٩٨. وبذلك تأكد أن هذه المبادرة تملك فعلاً المقومات الموضوعية لتشكل أساساً لإعادة بناء الإجماع الوطني واستعادة الوحدة.

المجلس المركزي لمنظمة التحرير، الذي انعقد في أواخر نيسان (إبريل) ٩٩ في غزة، لم يتمكن من اتخاذ قرار حاسم باعتماد هذا الخيار الوطني البديل عن خيار الدوران الأبدي في دوامة أوسلو وسياسة الخطوة خطوة المتجاهلة لقرارات الشرعية الدولية. وعلى أبواب انعقاد المجلس، وخلال مداوولاته، كانت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قد طرحت علناً مشروعاً متكاملأ لصوغ خطة للخلاص الوطني، دعت المجلس إلى تبنّيها أساساً لإعادة توحيد الحركة الوطنية الفلسطينية والتحرر من قيود أوسلو المحققة. وتضمنت الخطة دعوة إلى إنهاء المرحلة الانتقالية بانتهاء الفترة الزمنية المحددة لها بموجب الاتفاقات، وإعلان سيادة دولة فلسطين على الأرض الفلسطينية التي احتلت بمعدوان ٦٧ بما فيها القدس العاصمة، وإبطال كافة الالتزامات والترتيبات التي تتناقض مع حق السيادة، وإرساء العملية التفاوضية على أسس جديدة بحيث تجري كمفاوضات بين دولتين سيدتين على أساس قرارات الشرعية الدولية وتحت إشراف دولي جماعي واستعادة الترابط والتنسيق بين المسارات العربية المعنية بالحل.

ويهدف استجماع عناصر القوة الفلسطينية لإسناد هذا الخيار، دعت الخطة إلى المباشرة فوراً بحوار وطني شامل لجميع القوى والشخصيات الوطنية والإسلامية الفاعلة، بهدف استعادة الوحدة الوطنية على أساس مجابهة الاحتلال وتوفير مقومات تجسيد السيادة وممارستها على الأرض، من خلال تكريس الديمقراطية منهجاً لبناء المجتمع الفلسطيني وتعزيز لحيته، باحترام الحريات العلمية وحقوق الإنسان وإطلاق سراح المعتقلين

السياسيين وتحريم الاعتقال السياسي وتكريس سيادة القانون واستقلال القضاء وصون التعددية السياسية وإجراء انتخابات سياسية عامة وانتخابات للمجالس البلدية والقروية. وشددت على تأمين مقومات الصمود والاستقلال الاقتصادي عبر خطة مدروسة للتحرر من أعباء اتفاق باريس المجحف، واستئصال الفساد والرشوة والمحسوبية، وإلغاء امتيازات كبار المسؤولين، ووقف تبذير وإهدار المال العام وتحسين مستوى معيشة المواطنين. كما أكدت على استنهاض دور الشعب الفلسطيني في الشتات في معركة الاستقلال الوطني، والتمسك بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفقاً للقرار ١٩٤، وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية كإطار يعبر عن وحدة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، بإعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية وائتلافية تتسع لكل ألوان اللطيف السياسي الفلسطيني من خلال انتخابات حرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الوطن وحيثما أمكن في مواقع الشتات تجري على أساس التمثيل النسبي.

ترددت هذه المطالب والمقترحات في مداخلات معظم ممثلي القوى والفعاليات الذين تحدثوا في المجلس المركزي. ولكن أقلية نافذة وحاسمة التأثير على مركز القرار في منظمة التحرير، وفي السلطة الفلسطينية، حالت دون الوصول إلى إجماع وطني يمكن المجلس من اعتمادها وجعلها قابلة للتنفيذ. البعض يعزو موقف هذه الأقلية، التي كانت تطالب صراحة بالتמיד المفتوح للمرحلة الانتقالية، إلى الضغوط الإقليمية والدولية التي مورست على القيادة الفلسطينية لتأجيل اتخاذ القرار بإعلان الدولة / السيادة. ورغم أهمية هذه الضغوط ووزنها الذي لا ينكر في التأثير على القرار، إلا أن التأثير بها هو بحد ذاته انعكاس لواقع ومصالح شريحة اجتماعية ضيقة ولكنها ذات تأثير حاسم على مركز القرار في المنظمة والسلطة. وهي شريحة نمت في ظل واقع أوسلو ونسجت شبكة من المصالح الطفيلية ذات للطبيعة الكومبراندورية المتداخلة مع رأس المال الإسرائيلي والدولي، وبات صون هذه المصالح يتطلب نقادي أي اشتباك

مع الإسرائيليين أو أي احتكاك مع مراكز القرار الدولي وبخاصة مع الإدارة الأميركية. ولذلك فإن الرهان على ما يمكن الحصول عليه من خلال المفاوضات الجارية على أساس معادلة أوسلو، ومحاولة كسب ود الولايات المتحدة وإقناعها بالتدخل على أمل تحسين شروط هذه المعادلة المختلة، شكلاً دوماً للركيزتين الثابنتين للنهج الاستراتيجي الذي يعبر عن مصالح هذه الشريحة. وفي سياق هذا النهج فإن إعلان السيادة، بما ينطوي عليه من تجديد للاشتباك السياسي والتنضلي مع المشروع والسياسة التوسعية الإسرائيلية، كان خياراً مستبعداً، أو كان في أقصى الأحوال فزاعة كلامية وظيقتها الضغط على مسار المفاوضات الجارية على أساس معادلة أوسلو، ودون ربط استمرار المفاوضات بوقف الاستيطان ومصادرة الأرض.

تحت ضغط هذه الأقلية النافذة، ومع رغبة البعض في التجاوب مع نصائح عواصم عربية ودولية بتأجيل البت في الأمر إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية، لم يكن بوسع المجلس المركزي تأمين الإجماع الضروري لاتخاذ قرار حاسم، فعمد إلى تعليق جلساته وإبقاء دورته مفتوحة على أن يعود للالتزام بعد الانتخابات الإسرائيلية، مع تكليده على «المضي قدماً في اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال عناصر الدولة ومؤسساتها وتكريس سيادتها» وتشكيل عدد من اللجان لهذا الغرض. وهكذا ضاعت فرصة ذهبية لوضع إسرائيل، للغارقة حينذاك في حمى معركتها الانتخابية، أمام أمر واقع يحطم القواعد المجحفة لمعادلة أوسلو ويمهد لإرساء المفاوضات حول الوضع النهائي على قاعدة جديدة: مفاوضات بين دولتين على أساس قرارات الشرعية الدولية.

لقد شاركت الجبهة الديمقراطية في اجتماعات المجلس المركزي دون أن تكون لديها أية أوامر حول قدرته على تأمين الإجماع المطلوب لاتخاذ قرار حاسم بإعلان السيادة. لكنها رأت في هذه المشاركة وسيلة لرفع مستوى الاشتباك السياسي للهالف لتجذير عناصر مبادرة المؤتمر الرابع،

ومحطة من محطات الحوار في سياق عملية إعادة بناء الإجماع الوطني على أساس هذه العناصر. وقد حققت هذه للمشاركة أهدافها المتوخاة بشكل جيد. ولكن نتائج أعمال المجلس، كما أعلن وفد الجبهة الديمقراطية في ختام جلساته، جاءت قاصرة عن تلبية الضرورات والمهام التي تطرح نفسها بقوة على جدول أعمال الحركة الوطنية الفلسطينية وإن كانت تبقى الباب مفتوحاً لمواصلة الحوار والتفاعل المشترك بهدف بلورة الخيار الذي يخرج القضية الوطنية الفلسطينية من دوامة أوسلو ويضعها على طريق الخلاص الوطني.

ثانياً، نتائج الانتخابات الإسرائيلية وقاثيرها على مفاوضات الوضع النهائي

نتائج الانتخابات الإسرائيلية أنعشت الآمال، لدى لوساط الشريحة النافذة في قيادة المنظمة والسلطة، بإمكانية الإفراج عن ملزق أوسلو المستعصي، وأحييت الرهان على استئناف مسيرته المتعثرة. ولكن كان واضحاً منذ البداية أن هذا الرهان العقيم هو رهان على الوهم، وأنه يقوم على قراءة أحادية الجانب وبالتالي خاطئة، لنتائج الانتخابات الإسرائيلية.

لا شك أن هذه النتائج أبرزت ضيق صدر النازب الإسرائيلي بسياسات التعنت والتهرب من استحقاقات السلام، تلك السياسات التي بلغت ذروتها على أيدي حكومة نتنياهو، كما عكست الإدراك المتنامي لدى الرأي العام الإسرائيلي بأن هذه السياسات بلغت شكلاً عبثاً على مصالحه الاقتصادية وعلى أمنه واستقراره ورفاهه. ولذلك شكلت نتائج هذه الانتخابات هزيمة لليمين الاستيطاني المتطرف. ولكن ذلك لا يعني أن البديل الذي أفرزته الانتخابات يوفر ضمناً لاتطلاق مسيرة السلام نحو حل يلبي الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني. فإذا كان النازب الإسرائيلي قد صوت بوضوح ضد التطرف، فهو لم يصوت بنفس الدرجة من الحسم لصالح خيار حكومي يدفع مسيرة السلام باتجاه تسوية متوازنة تقوم على

تطبيق قرارات الشرعية الدولية.

فور انتخابه، بقر رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد، أيهود باراك بتحريك متعدد الاتجاهات يهدف إلى لجم زخم الميل الذي عبر عنه الناخب الإسرائيلي نحو نبذ التطرف اليميني، وإلى أحداث توازن في المؤسسة الحاكمة يسمح له، بصرف النظر عن تطلعات ناخبيه، أن يمارس سياسته الصقرية المتشددة التي عبر عنها بلاءاته الأربعة للمعلنة التي حرص على تأكيدها بعيد انتخابه (لا عودة لحدود ٦٧، لا انسحاب من القدس، لا تفكيك للكتل الاستيطانية الكبرى، لا سيادة فلسطينية كاملة، فضلاً عن «لا» كبيرة لعودة اللاجئين). وتركيزه الكنيست الجديدة وفرت لباراك مساحة واسعة للمناورة لتحقيق هذا الهدف، وساحت له بتشكيل ائتلاف حكومي يؤمن له موقفاً «بونابارتيّاً» يمكنه من الانفراد بإدارة دفعة العملية التفاوضية وتحديد تأثير حمائم العمل وحلفائهم إلى اليسار وعزل الأحزاب العربية وشل دورها.

لم يمض وقت طويل حتى تبين كم هو عقيم الرهان على ما يمكن أن يقدمه باراك طوعاً لدفع مسيرة السلام. فالحكومة الجديدة صادقت على جميع القرارات التوسعية الاستيطانية التي اتخذتها الحكومة السابقة، وهاشرت البناء في أبو غنيم، وحافظت حتى على البؤر الاستيطانية التي أقيمت بدون ترخيص حكومي في سياق «حرب التلأل» التي أعلنها رموز حكومة الائتلاف اليميني السابقة. وهي استغلت الارتياح العربي والدولي الواسع لرحيل حكومة نتنياهو واستثمرته لترميم صورتها الدولية وبخاصة تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة واستعادة التفاهم الاستراتيجي معها. ولكنها في سلوكها التفاوضي اكتفت بالكلام المعسول عن الرغبة في دفع مسيرة السلام، بينما انتهجت بالممارسة خطأ لا يقل تشدداً عن خط حكومة نتنياهو، وتجمد هذا صرخاً في تعديلات «الواي ٢».

مرت الآن ثلاثة شهور ونيف منذ أن انتخب باراك لمنصب رئيس

الحكومة. وهو قضى نصفها تقريباً في عملية طبخ ائتلافه الحكومي على نار هادئة، والنصف الآخر في عملية معلومة شرسة حول شروط تنفيذ استحقاقات واي ريفر التي طال انتظارها والتمن للمطلوب اعتصامه من الجانب الفلسطيني لقاء هذا التنفيذ. وانطلقت هذه للمعلومة من النقطة التي تمترست عندها حكومة نتياهو بعد توقيع بروتوكل الخليل (مطلع عام ١٩٩٧): الدعوة إلى تأجيل تنفيذ ما تبقى من استحقاقات المرحلة الانتقالية بحجة تركيز الجهد على تعجيل المفاوضات حول الوضع النهائي. وتحت ستار إعلان لفظي متكرر حول استعدادها لتنفيذ مذكرة واي نصاً وروحاً «إذا رغب الفلسطينيون في ذلك»، نجحت حكومة باراك عملياً في فتح اتفاق الواي لإعادة التفاوض حوله وفي إعادة جدولة أبرز استحقاقاته على نحو يجعلها تتداخل، في الواقع، مع مسار المفاوضات حول الوضع النهائي. والاهم من ذلك أنها نجحت في جعل التزامات الواي سقفاً لاستحقاقات المرحلة الانتقالية، وفي ترحيل المرحلة الثالثة والأخيرة من عملية إعادة الانتشار التي نص عليها اتفاق أوسلو ٢ ودمجها بقضايا الوضع النهائي.

في سياق هذه المعلومة فرضت حكومة باراك تصورها الخاص حول كيفية إدارة مفاوضات الوضع النهائي، وهو التصور الذي يدعو إلى التفاوض أولاً على إعلان مبادئ (أو اتفاق إطار) حول قضايا الوضع النهائي، تليه مفاوضات مفصلة حول كيفية تنفيذ المبادئ التي يتضمنها هذا الإعلان. ويريد باراك بهذا السيناريو أن يفرض: أولاً مرجعية سياسية — قانونية لمفاوضات الوضع النهائي تختلف عن مرجعية قرارات الشرعية الدولية بما في ذلك القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين تعتبرهما ديباجة اتفاق أوسلو أساساً للحل الدائم. وهو يريد بهذا ثانياً أن يجعل من مفاوضات الوضع النهائي استمراراً استراتيجياً لمفاوضات أوسلو، ليس فقط بمعنى البناء على ما حققه أوسلو من وقائع على الأرض، بل أيضاً بمعنى استمرار النهج والمنطق للتفاوضي الذي حكم مسار التفاوض على قضايا

المرحلة الانتقالية، نهج الخطوة - خطوة، والذي ستكون أضراره أكثر تدميراً وكارثية بعشرات المرات إذا ما كرس كاسلوب للتساؤل قضايا الوضع النهائي.

على المسارات العربية الأخرى قد تكون حكومة باراك أكثر استعداداً للوصول إلى صيغة تسمح باستئناف المفاوضات مع سوريا من النقطة التي توقفت عندها في ظل حكومة رابين. وعلى أساس من ذلك سوف تسعى إلى إيجاد تفاهم يسمح لها بالخروج من الورطة اللبنانية تنفيذاً للالتزام الذي قطعت على نفسها بالانسحاب من لبنان خلال عام. ولكن هنا أيضاً فإن التفاوت في درجة المرونة التي يمكن أن يبديها باراك على كل من المسارات الثلاث سوف يشكل مدخلاً لاستخدام تكتيك الفصل بين المسارات العربية واللعب على تناقضاتها وتوظيف التقدم في أي مسار للضغط على المسار الآخر بما يؤدي إلى أضعافها جميعاً وضعفها موقوفها التفاوضي.

في ضوء ذلك، أية سياسة فلسطينية تصبح مطلوبة في مواجهة الواقع الجديد؟ إن سياسة قوامها التعويل على حسن نوايا باراك، ومضمونها محاولة استرضائه بتقديم السلف المجانية له مقابل وعود كلامية جوفاء، هي ليست فقط سياسة عقيمة بل هي وصفة مؤكدة للدمار، وبخاصة إذا اقترنت بمحاولة التسابق مع المسارات العربية الأخرى على كسب ود باراك بدلاً من السعي لاستعادة التنسيق والترابط معها.

المطلوب بعكس ذلك، سياسة جريئة للضغط على باراك وتضييق هامش المناورة المتاحة أمامه ووضعه على المحك في مواجهة أمر واقع فلسطيني يشكل اختباراً ملموساً أمام ناخبيه وأمام الرأي العام الدولي لمدى جدية التزامه باستحقاقات السلام القائم على تطبيق قرارات الشرعية الدولية. وهذا يطرح مجدداً وبإلحاح ضرورة المبادرة إلى اتخاذ قرار حاسم بإعلان سيادة دولة فلسطين على أراضيها حتى حدود الرابع من

حزيران (يونيو) ٦٧. ونتائج الانتخبات الإسرائيلية وما كشفت عنه من ميل لدى الناخب الإسرائيلي لإخراج مسيرة التسوية من الجمود الذي سادها في فترة حكم نتنياهو، يمكن أن توفر شروطاً مؤقتة، أكثر مما سبق، لنجاح هذا الخيار ولتطويق ردود الفعل العدوانية التوسعية الإسرائيلية، ولكن بشرط أن يتم استثمار زخم التحول في الرأي العام الإسرائيلي دون السماح له بأن يتآكل تدريجياً بفعل مناورات باراك. إن الأقدام على هذه الخطوة يبطل محاولات باراك للدمج بين المرحلتين الانتقالية والنهائية ولتكريس منطق الخطوة خطوة منهجاً لتناول قضايا الوضع النهائي. إنه يعني إرساء مفاوضات الوضع النهائي على أساس جديد يتجاوز دوامة أوسلو ودهاليزه المظلمة، بحيث تجري كمفاوضات بين دولتين سيديتين وعلى قاعدة قرارات الشرعية الدولية.

ولكن، مرة أخرى، فإن مصالح الشريحة النافذة المهيمنة على القرار في المنظمة والسلطة عرقلت، ولا تزال تعرقل، للتوصل إلى الإجماع الوطني المطلوب من أجل اعتماد هذا الخيار والانطلاق بتنفيذه. وترجم موقف هذه الشريحة نفسه بغياب الجدية في التعامل مع قرار المجلس المركزي بشأن الماضي قديماً في استكمال عناصر الدولة ومقومات سيادتها. فقد مرت شهور دون أن تتشكل فعلاً، ودون أن تبدأ العمل اللجان التي أقر المجلس تشكيلها لهذا الغرض. وتتواصل المماطلة في استئناف أعمال المجلس نفسه بجلسته العامة التي كانت المفترض أن تعود إلى الالتئام قبل نهاية حزيران (يونيو) الماضي. وبهذا يجري بالأمر الواقع التعاطي مع حصيلة أعمال المجلس باعتبارها تأجيلاً مفتوحاً لقرار إعلان السيادة لا تحضيراً لمقوماته، وذلك خلافاً لنص قرار المجلس وإرادة أغلبية أعضائه. وفي الممارسة العملية يلقي بكامل أوراق الرهان على المفاوضات مع حكومة باراك للتوصل إلى صيغة لتنفيذ استحقاقات واي ريفر، وهي صيغة جاءت في النهاية، كما كان مقدراً، اقرب إلى الأخذ بأملاءات باراك وشروطه المسمومة، الأمر الذي سوف يزيد من إضعاف

الموقف الفلسطيني في مفاوضات الوضع النهائي ويضاعف من صعوبتها.

ثالثاً، مفاوضات الوضع الدائم ترفع سوية المواجهة في سبيل

الحقوق الوطنية وتفتح على إمكانية التقدم نحو إنجازها

الاتفاق الأخير الذي وقع في شرم الشيخ، بصرف النظر عن ثغراته ومثالبه، يجعل استحقاق البدء بمفاوضات الوضع النهائي أمراً وشيكاً. والقضايا التي سوف تتناولها هذه المفاوضات تشكل جوهر القضية الوطنية الفلسطينية والمحاور الرئيسية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وبغض النظر عن أي اعتبار آخر، ففي ضوء نتائج هذه المفاوضات سيقرر مستقبل الشعب الفلسطيني لفترة زمنية طويلة نسبياً.

لا شك أن الجانب الفلسطيني يدخل المفاوضات في ظل شروط مجحفة ومعادلة مختلفة لصالح العدو الإسرائيلي. ويزيد من اختلال هذه المعادلة النهج التفاوضي العقيم الذي سارت عليه السلطة الفلسطينية خلال مفاوضات المرحلة الانتقالية والذي كان آخر ثماره المرة مذكرة شرم الشيخ. غير أن هذه الرؤية، على صحتها راهناً، تتجاهل العوامل والاعتبارات التي من خلال استثمارها وتفعيل عناصرها بالإمكان تصحيح هذا الاختلال القائم وتوليد دينامية أخرى تفتح على إنجاز الحقوق الوطنية. وهذا ما يمكن تبيانه من خلال تمليط الضوء على ما يلي:

١- مفاوضات الوضع النهائي بعنوانها الكبيرة (المستوطنات، اللاجئين، القدس، الحدود، الأمن، المياه، العلاقة مع الجوار...) تمس مصالح الشعب الفلسطيني بالصميم بطريقة مختلفة نوعياً عما جرى حتى الآن في سياق الترتيبات الانتقالية التي تجنبت طرق المواضع الجوهرية. وما ستمخض عنه مفاوضات الوضع الدائم التي سيقرر فيها كيف يجسد الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية وكيف يمارسها، سيحدد عملياً مستقبل هذا الشعب لسنوات تطول أو تقصر تبعاً لنوعية التطورات الإقليمية، والأهم، تبعاً لمدى وفاء الحل الدائم بشروط الحل المتوازن.

فمدى «دوام» الحل رهن بتوازن مضمونه أي بدرجة استجابته للحقوق الوطنية، والحل غير المتوازن (أي المجحف بهذه الحقوق) لن يخدم جذوة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، بل يرحله إلى مستقبل يتعذر منذ الآن التوقع بسياقاته.

هذا الواقع يضع الشعب الفلسطيني، وهو في مرحلة «استخلاص» مكونات الحل الدائم، أمام ضرورة التعامل مع خيارات، حلول، تسويات... ذات طبيعة حدية في جميع القضايا المطروحة. (١)

(١) فيما يلي نورد بعض الأمثلة عن هذه الخيارات / الحلول / التسويات... قيد التداول في مفاوضات الوضع الدائم:

- القدس: عاصمة «أبدية» لدولة إسرائيل أم جزء من الدولة الفلسطينية وعاصمتها.. العلاقة الفلسطينية بالقدس ستكون سيادية أم بلدية ورمزية... القدس الشرقية بحدود الـ ٦٧ أم بحدود موسعة تشمل المستوطنات وبعض القرى الفلسطينية.. هل ستعرض القدس إلى إعادة تعريف أم بحافظ اسمها على مدلوله الجغرافي والديني والتاريخي...

- المستوطنات: هل تفكك بنيتها الاستيطانية للصهيونية (وليس للمعمارية) أم تبقى... وان بقيت هل تكون ضمن السيادة الفلسطينية أم خارجها... هل سيكون هناك مقابل إقليمي (أو آخر) لبقاء المستوطنات أو قسم منها ضمن الولاية الإسرائيلية... وان بقيت بعض المستوطنات ضمن الولاية الفلسطينية ما هو الوضع الدائم - السياسي للمستوطنين...

- للاجلون: عودة أم توطين... عودة كلية أم جزئية... العودة إلى الدولة الفلسطينية أم إلى فلسطين.. ما هو الوضع السياسي - القانوني لمن لا يسمح له بالعودة... كيف يعرف مفهوم المواطنة الفلسطينية بالنسبة للاجئين الذين لا يسمح لهم بالعودة.. على ماذا سيرسو وضع للاجئين في الأردن حيث حقوق المواطنة مكفولة مع قيود معينة على حق ممارسة التعبير عن الانتماء الوطني الفلسطيني.

- الكيان الفلسطيني: دولة مستقلة ذات سيادة أم منقوصة السيادة... دولة مستقلة أم جزء من مبنى سياسي - سيادي أوسع (فدرالية - كونفدرالية..) مساحة هذا

حتى لو تعددت الحلول (أو التوزيعات على مختلف صيغها) بالنسبة للموضوع الواحد، وبالتالي فإن هذا الواقع يضع الشعب الفلسطيني بكل فئاته الاجتماعية في الوطن والشتات أمام خيار رئيسي: الانخراط على نطاق أوسع من ذي قبل في المعركة المفتوحة على القضايا موضع الصراع لانتزاع حقوقه الوطنية.

٢. لعبت اتفاقات أوسلو بمنهجية التجزئة والتقسير التي سالت المرحلة الانتقالية، وبترجيلها القضايا الرئيسية إلى المرحلة النهائية، لعبت - موضوعيا - دورا في إضعاف الحركة الجماهيرية في الوطن والشتات من خلال إضعاف الترابط بين مختلف مكوناتها ومحاور عملها، مما أدى إلى المساس بزخمها وبوحدة نسقها.

تجزئة المفاوضات حول القضية الوطنية إلى قضايا وموضوعات متفرعة من بعضها بعضا أضعف الإطار الموحد الذي يدمج مختلف روافد الحركة الجماهيرية في مجرى رئيسي واحد. هذا هو أحد الأسباب التي تفسر واقع تقطع وتأثر وموجات هذه الحركة زمنياً ونزوعها إلى التوزع على عناوين وقضايا لا تبرز دائما (من خلال التعبئة والشعار) بالوضوح السياسي الكافي صلتها المباشرة بهدف النضال الوطني المركزي (حق تقرير مصير/ دولة ذات سيادة/ عودة).

هذا العامل الموضوعي الناجم عن صيغة المفاوضات وبنيتها، التقى بواقع الانقسام السياسي الذي تسببت به عملية أوسلو، ليغذي مشكلات الحركة الجماهيرية، وأدى إلى تراجع دورها الضاغطة على الاحتلال

الكيان ودرجة ترابطه الإقليمي - الجغرافي...

- الحدود: هل ستكون الحدود السياسية للكيان الفلسطيني مطابقة للحدود الأمنية لإسرائيل... الحدود الشرقية بالسيادة الفلسطينية أم الإسرائيلية أم صيغة بينية تقوم على حق الاستعمال والتأجير... كيف ستمارس السيادة الفلسطينية على المعابر الحدودية وإلى أي مدى.

والاستيطان ومشاريع التوطين.

الآن، بعد الانتقال إلى مفاوضات الوضع الدائم تتوفر - موضوعيا - شروط أفضل لجبهه محولات إسرائيل سحب منهجية مفاوضات المرحلة الانتقالية القائمة على التجزئة والتقسير والترحيل إلى مفاوضات الوضع الدائم، نظراً لوضوح عناوين هذه المفاوضات وتربطها واعتماد القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ أساساً للحل الدائم. إن الحفاظ على وحدة هذه العناوين وتماسكها والتمسك بالتفاوض المتزامن حولها ودونما ترحيل لأي منها.. يخلق قاعدة أصلب يستند إليها المفاوض الفلسطيني. وإلى هذا يضاف طبيعة عناوين هذه المفاوضات التي تعني الشعب الفلسطيني بأسره، وتداخلها فيما بينها (القدس، المستوطنات، الحدود، الترتيبات الأمنية، مساحة الكيان الفلسطيني قضايا متقاطعة فيما بينها. وكذلك قضايا السيادة والحدود واللاجئين والنازحين التي تصبح المفاوضات حول عودتهم إلى الدولة الفلسطينية غير ذات موضوع في حال حسمت السيادة الفلسطينية على المعابر الحدودية..)

إن كل هذا ينعكس إيجاباً على الواقع الفلسطيني بمستويين:

- أنه ينعكس إيجاباً على مستوى العلاقات الوطنية لجهة فتح آفاق جديدة أمام استئناف الحوار الوطني وتقدمه وصولاً إلى مقاربة القواسم المشتركة التي تشكل قاعدة الإجماع الوطني الفلسطيني لإدارة مفاوضات الوضع الدائم ولتحديد أهداف النضال الوطني الفلسطيني.

- كما أنه ينعكس إيجاباً على الحركة الجماهيرية الفلسطينية لجهة إكساب إطارها الموحد مزيداً من التماسك والقدرة على دمج مختلف روافدها على قاعدة الشمول والتوحيد والتزامن في (وبيّن) القضايا التي تخوض معتركها وبما يعزز فعاليتها النضالية، على طريق تكامل العلاقة بين استراتيجية تفاوضية تبتعد عن تلك التي سادت أثناء مفاوضات الوضع الانتقالي واستراتيجية نضالية تعتمد على زخم الحركة الجماهيرية الموحدة

وفعلها في الميدان.

٣. الانعكاسات السلبية لاتفاقات أوسلو لم تقتصر على فعالية الحركة الجماهيرية وعلى العلاقات الفلسطينية — الفلسطينية، بل ارتدت بسايباتها على مستوى التعاون والتنسيق مع مختلف المسارات التفاوضية العربية التي حافظت بين مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو على حد أدنى من التنسيق فيما بينها.

إن انتقال المسار الفلسطيني إلى مفاوضات الوضع الدائم الذي يجعله على سوية المسارين السوري واللبناني من زاوية تخطي الترتيبات الانتقالية، فضلاً عن نمط القضايا المدرجة في هذه المفاوضات وهي ذات أبعاد وتشابكات إقليمية مع المحيط العربي المجاور (اللاجئون، المياه، القدس، الترتيبات الأمنية، الحدود...) توفر قاعدة سياسية واسعة لاستعادة التنسيق والتعاون بين مختلف هذه المسارات، مما يشكل عنصر قوة للمسار الفلسطيني والمسارات العربية الأخرى.

٤. مفاوضات الوضع الدائم ترفع سوية المواجهة في سبيل الحقوق الوطنية رغم الاختلال الواضح في نسبة القوى، فبإمكان الطرف الفلسطيني أن يستعيد عناصر القوة المتمثلة أولاً: بتحقيق التوافق الوطني الفلسطيني على برنامج مشترك مترافقاً مع ترخيم دور الحركة الجماهيرية الموحدة في الميدان بحيث يتكامل دورها مع استراتيجية تفاوضية تتجاوز قيود مفاوضات الخطوة خطوة التجزئية التي سادت المرحلة الانتقالية، وثانياً: بالتنسيق والتعاون الجاد والمسؤول بين مختلف المسارات العربية. وبهذا المعنى فإن المرحلة القادمة، مرحلة مفاوضات الوضع الدائم تتطوي على إمكانيات فعالية لأن تتحول إلى مرحلة تقدم نحو إنجاز الحقوق الوطنية إذا ما استطاع الطرف الفلسطيني أن يواجه استحقاقاتها بصف موحد.

رابعاً، كيف نواجه استحقاقات مفاوضات الوضع الدائم بصف واحد؟

إن المسؤولية الوطنية تملّي على الجميع البحث عن سبل معالجة الاختلال في معاملة القوى وتصيين شروط خوض معركة مفاوضات الوضع النهائي. بما يفتح على إنجاز الحقوق الوطنية. إن الطبيعة المصيرية للقضايا التي سنتناولها هذه المفاوضات تتطلب تلاحم جميع قوى الشعب الفلسطيني الفاعلة لمواجهة استحققاتها بصف واحد، بصرف النظر عن الخلاف في المواقف إزاء اتفاقيات أوسلو ونتائجها. ليس ثمة في الأفق ما يشير إلى إمكانية حل هذا الخلاف أو تجاوزه في المدى المرني. ولكن الحكمة والمسؤولية الوطنية تملّيان ألا نجعل من استمراره عقبة في طريق الحوار الهادف إلى استكشاف إمكانية التوصل إلى قواعد مشتركة تتيح خوض معركة مفاوضات الوضع الدائم بصفوف موحدة.

البعض يرى تعذر ذلك لكون مفاوضات الوضع الدائم استمراراً تلقائياً لعملية أوسلو. ومما لا شك فيه أن الواقع التي تشكلت على الأرض بفعل عملية تطبيق اتفاقيات أوسلو سوف تعكس نفسها لا محالة على مسار المفاوضات حول الوضع النهائي. ولكن هذا لا يعني أن عملية التفاوض هذه ستكون بالضرورة استمراراً لعملية أوسلو. فهي يمكن أن تكون هكذا إذا ما استمر نهج الانفراد والتفرد واستبعد المشاركة السياسية للقوى الأخرى في صنع القرار وتنفيذه، وتجاهل استثمار الإمكانيات النضالية الواسعة التي تتطوي عليها المرحلة القادمة وأفلق التنسيق والتعاون والتعاضد المتبادل التي تفتح عليها إقليمياً وعربياً. وبالتالي فإن مفاوضات الوضع الدائم يمكن أن تشق مساراً جديداً يفضي إلى تجلوز واقع أوسلو وشروطه المجحفة نحو دولة مستقلة ذات سيادة. غير أن هذا يتطلب حواراً جاداً يهدف إلى بلورة الأسس والضوابط التي تكفل خوض هذه المعركة بصف واحد. ونحن نرى أن من بين أبرز هذه الأسس والضوابط النقاط العشر التالية:

١- الإقرار المشترك بأن قضايا الوضع النهائي هي قضايا مصيرية تتطلب أقصى درجة من التوافق الوطني ولا يجوز لأي طرف أن ينفرد بالبت فيها، كما لا يجوز لأي طرف أن يدير ظهره لها لأي اعتبار كان. فهذا الموقف الاستتكفي لن يعفي أحدا من المسؤولية التاريخية عن النتائج التي ستتمخض عنها المفاوضات والتي ستقرر في ضوئها مصائر الشعب بأكمله بصرف النظر عن من يتحمل مسؤولية إيرامها.

٢- ضرورة التأكيد على الفصل الكامل بين قضايا واستحقاقات المرحلة الانتقالية، ومسار المفاوضات الهادفة إلى تطبيقها، وبين قضايا ومسار المفاوضات حول الوضع النهائي. إن الدمج بين المرحلتين يعطي إسرائيل نقطة أفضلية حاسمة لاستخدام استحقاقات المرحلة الانتقالية عامل مساومة للضغط على الموقف التفاوضي الفلسطيني بشأن قضايا الوضع النهائي. ولقد كان من الأجدى الصمود عند الموقف القائل بضرورة تنفيذ كامل استحقاقات المرحلة الانتقالية، إلى جانب وقف الاستيطان، قبل الانتقال إلى طولة التفاوض حول الوضع النهائي. إن الاتفاق الأخير (الذي وقع في شرم الشيخ)، باستجابته لاملات باراك بشأن إعادة صياغة الجدول الزمني لتنفيذ استحقاقات الواي، بحيث تتداخل عملياً مع الفترة الحاسمة في مفاوضات الوضع النهائي (فترة صوغ اتفاق الإطار الذي يحدد معالم الحل)، يجعل من الفصل بين قضايا المرحلتين مسألة أكثر صعوبة، ولكنه لا يجعلها مستحيلة. فالأمر كله يتوقف على إعادة بناء الوحدة الوطنية وعلى الشروط والمنهج والأسلوب الذي تدار به العملية التفاوضية. وهذا ما يضاعف من أهمية إخضاعها لحوار وطني جاد ومكثف.

٣- ضرورة التأكيد على أن مسألة إعلان دولة فلسطين وسيادتها على أراضيها في الضفة الفلسطينية، بما فيها القدس وقطاع غزة حتى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، هو حق فلسطيني سيادي لا يخضع

للمفاوض أو النقص. إن الدولة والسيادة ليست قضية من قضايا المفاوضات، وهي ليست مدرجة على جدول أعمال المفاوضات، بل هي خيار فلسطيني محض يجري إقراره فور توفر الشرط الداخلي الفلسطيني المتمثل بالإجماع الوطني على توقيته. إن إخضاع هذا الحق للمفاوضات مع إسرائيل يفتح أمامها المجال لفرض شروط تنتقص من السيادة وتشوهها وتجعل من الدولة مسخاً ليس فيه من الاستقلال سوى الاسم.

٤. ضرورة الاستناد، في مفاوضات الوضع النهائي، إلى مرجعية (إلى أساس سياسي - قانوني) واضحة تعتمد قرارات الشرعية الدولية، خلافاً لمرجعية المفاوضات حول الحل الانتقالي التي ابتدعتها اتفاق أوسلو والتي تتلخص بأن «ما يتفق عليه الطرفان هو أساس المفاوضات». إن مفاوضات الوضع النهائي يجب أن تستند بوضوح إلى قرارات الشرعية الدولية وبخاصة القرار ٢٤٢ وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٥. ضرورة التّحديد الواضح، والصارم، والمعلن في وثيقة إجماع وطني ملزمة، للخطوط الحمر والحدود الدنيا التي لا يجوز تجاوزها أو التنازل عنها في أي اتفاق للوضع النهائي وهي:

أ. الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ب. إبطال الضم الإسرائيلي للقدس العربية، عملاً بقرار مجلس الأمن الرقم ٢٥٢ لعام ٦٧، ورقم ٤٧٨ لعام ١٩٨٠، والجلء الإسرائيلي للقام عنها وعودتها للسيادة الفلسطينية عاصمة لدولة فلسطين.

ج. إنهاء البنية الاستيطانية عملاً بقرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ لعام ١٩٨٠.

د - التمسك بحقوق اللاجئين وفقاً للقرار ١٩٤ الذي يكفل لهم حق العودة.

هـ - الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما يعني الاستقلال واستعادة السيادة الكاملة على أرضه في الضفة الفلسطينية، بما فيها القدس، وقطاع غزة.

٦ - اعتماد موقف فلسطيني يثابر على الدعوة إلى استعادة الترابط والتنسيق بين المسارات العربية المعنية بالحل، وإبداء الاستعداد للحول برّوح أخوية مع جميع العواصم العربية المعنية بهدف إيجاد الصيغة التي تكفل ذلك، باعتبار أن هذا مصلحة وطنية فلسطينية أولاً وقبل كل شيء ودعم أكيد للموقف التفاوضي الفلسطيني وبخاصة في قضايا الوضع النهائي، التي هي أكثر تعقيداً وصعوبة على الحل من أية قضايا عالقة على المسارات العربية الأخرى. وكذلك اعتماد موقف فلسطيني يدعو إلى إشراف دولي جماعي على عملية السلام بالمشاركة الفعالة للأمم المتحدة وسائر القوى الدولية الفاعلة كالاتحاد الأوروبي والصين وروسيا، إلى جانب الولايات المتحدة.

٧ - إيجاد صيغة قيادية جماعية، في إطار منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، تتولى إدارة المفارضات حول الوضع النهائي وتكون مفتوحة لجميع القوى الفاعلة الراغبة بذلك على أساس المشاركة للحقيقة في صنع القرار.

٨ - الالتزام بالدعوة إلى استفتاء للشعب الفلسطيني على أي اتفاق يتم الوصول إليه بشأن قضايا الوضع النهائي، وبحث الآليات المناسبة لذلك.

٩ - اعتماد نهج تفاوضي حازم وصبور، يتمسك بالثوابت الأساسية ويركز عليها، ويتعدى عن التسرع والاستعجال والتلف على المكاسب الصغيرة والخطوات المجزوءة. إن الحديث في اتفاق شرم الشيخ عن التوصل إلى اتفاق إطار حول قضايا الوضع النهائي خلال خمسة شهور يراد به

فرض تصور براك الهالف إلى صوغ إعلان مبدئي غامض يشكل مرجعية للمفاوضات بديلاً عن القرار ٢٤٢ وسائر قرارات الشرعية الدولية ويفتح على التسليم بالمطامع التوسعية الإسرائيلية التي تعبر عنها لاءات براك المعلنه، ويكون منخلاً لمفاوضات لا تنتهي حول سبل تنفيذ المبدئي العامة الغامضة التي يتضمنها الإعلان. ولكن هذا لا ينفي أننا من الجانب الفلسطيني بحاجة إلى التوصل، بصرف النظر عن أي سقف زمني، إلى إقرار إسرائيلي واضح ومعلن بالحدود الدنيا من الحقوق الفلسطينية التي تضمنها قرارات الشرعية الدولية وذلك قبل البدء بالتفاوض حول سبل وسيناريوهات التنفيذ. في قضية القدس على سبيل المثال يجب الإصرار أولاً على الإقرار الإسرائيلي بإلغاء ضم القدس الشرقية والانسحاب منها إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) وذلك قبل البدء بالبحث في طبيعة العلاقات بين شطري المدينة في ظل اتفاق السلام أو في غير ذلك من القضايا والسيناريوهات المشابهة. وفي قضية المستوطنات لابد أولاً من إقرار إسرائيلي بإزالة البنية الاستيطانية الصهيونية قبل البحث في السبل العملية والجدول الزمنية. لتنفيذ ذلك وفي قضية اللاجئين يجب التركيز على انتزاع اعتراف إسرائيلي بحق العودة وفقاً للقرار ١٩٤ قبل الدخول في السيناريوهات المتعلقة بمراحل التنفيذ.

١٠- إن معركة المفاوضات حول الوضع النهائي هي معركة مصيرية ليس ميدانها الوحيد ولا العامل الرئيسي في حسمها، ما يجري على طاولة المفاوضات. إنها معركة تتطلب استجماع عناصر القوة الفلسطينية في جميع الميادين، بالرغم من الشروط المجحفة لاتفاق أوسلو، وتوظيفها في إسناد الموقف التفاوضي الفلسطيني. وهذا يتطلب خطة عمل شاملة تعتمد على:

أ- تصعيد وتيرة الحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال والاستيطان داخل الوطن، واستنهاض طاقات الشعب

الفلسطيني في الشتات للتحرك دفاعاً عن حق العودة ورفضاً لمخططات التاهيل والتوطين والتهجير. وما من شك أن نضال جماهير الشعب الفلسطيني في الشتات من أجل اكتساب أو الحفاظ على حقوقها المدنية والاجتماعية والإنسانية عموماً، إلى جانب رعاية مصالحها واحتياجاتها المعيشية المباشرة من قبل وكالة الغوث ومؤسسات م. ت. ف. يوفر قاعدة مادية هامة ولا غنى عنها من أجل تمكين جماهير الشتات من تحمل أعباء الاستمرار في وثيرة نضالية متصاعدة صوناً لحقوقها السياسية والوطنية الأساس المتمثل بحق العودة والدفاع عن ومراعاة شروط ممارسة هذا الحق الذي هو ملك لجميع اللاجئين في الضفة والقطاع كما في بلدان الشتات.

ب. تصحيح الوضع الداخلي الفلسطيني وتصليب الجبهة الداخلية وتعزيز لحياتها من خلال:

⑤ توفير المناخات الملائمة وأجواء الثقة والاحترام للتبادل التي تسمح ببداية حوار وطني شامل تشارك فيه جميع القوى الوطنية والإسلامية الفاعلة والفعاليات الشعبية والاجتماعية الوازنة في الوطن والشتات. وأول شروط بناء الثقة المتبادلة إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية بما يسمح بمشاركة الجميع في الحوار الذي يجب أن يهدف إلى استعادة الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك من خلال انتخابات ديمقراطية حرة للمجلس الوطني الفلسطيني تجري على أساس التمثيل النسبي في الوطن وحيثما أمكن في مواقع الشتات.

⑥ تعزيز لحيمة المجتمع الفلسطيني، داخل الوطن، عبر تكريس

لديمقراطية واحترام للحريات للعلماء وحقوق الإنسان وكرامة المواطنين وصون التعددية العنصرية واستقلال للقضاء وسيادة للقانون، وإجراء انتخابات سياسية عامة وانتخابات للمجالس البلدية والقروية، ومكافحة واستتصال للفساد، وإعادة النظر في السياسات الاقتصادية والمالية بما يكبح للهدر ويوقف التبذير ويوجه الموارد المتاحة نحو تحسين مستوى معيشة المواطنين وإطلاق عجلة النمو الاقتصادي.

على أساس جبهة داخلية فلسطينية موحدة ومتينة ومعلّفة، وحركة شعبية ناهضة في الوطن والشتات، يمكن الانطلاق نحو الفضاء العربي والدولي لإعادة بناء الإجماع العربي على دعم قضية الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، وتعزيز وتطوير المساعدة الدولية للموقف التفاوضي الفلسطيني، وربط أي انفتاح عربي أو دولي على إسرائيل بمدى انصياعها لقرارات الشرعية الدولية ومتطلبات السلام.

خامساً: المهام واتجاهات العمل

انطلاقاً من إدراكها لمسؤوليتها الوطنية لإزاء الاستحقاقات المصيرية التي تبرزها المرحلة القادمة، عملت الجبهة الديمقراطية على تعجيل وتيرة الحوار الثنائي مع فتح كمحطة على طريق تفعيل للحوار الوطني الشامل. وفي هذا السياق جاء لقاء القاهرة الثنائي على أعلى المستويات بين الطرفين بعد جهود ومبادرات من الجبهة الديمقراطية على مساحة عامين وبخاصة مبادرة شباط (فبراير) ٩٧، ومبادرة أيار (مايو) ٩٨ لم يكن هذا اللقاء بدافع تغييرات واقعة أو محتملة في خارطة الاصطفافات الإقليمية في المنطقة، كما يروج البعض، بل هو جاء امتداداً وتويجاً لعملية حوارية متواصلة منذ شباط (فبراير) ١٩٩٧ كان آخر محطاتها للمجلس المركزي الذي انعقد في نيسان (أبريل) الماضي قبل الانتخابات الإسرائيلية وما فتحت عليه من احتمالات تغيير في علاقات القوى الإقليمية. ومما لا شك فيه أن اقتراب استحقاق التفاوض حول الوضع النهائي شكل حافزاً لتعجيل

هذا اللقاء وبلت محوراً لمداولاته.

إن البيان المشترك الذي لخصت به لقاء القاهرة (٢٣ آب / أغسطس ٩٩) يلبي إلى حد مقبول الحاجة إلى بلورة الأسس والضوابط التي تمكن من توحيد الصف الفلسطيني لخوض معركة مفاوضات الوضع النهائي بشكل مشترك، بالرغم من استمرار الخلاف حول اتفاقيات أوسلو ونتائجها، والذي أقر البيان بوجوده واستمراره. ومن نقل القول أن مجرد التوصل إلى اتفاق على عناصر البيان المشترك لا يشكل ضماناً للالتزام بها في الممارسة. فالضمانة الوحيدة هي ارتفاع وتيرة الحركة الشعبية الضاغطة من أجل لجم مسلسل التنازلات والالتزام بالضوابط الوطنية. ولكن بيان القاهرة يمكن أن يشكل أساساً لدفع مسيرة الحوار الوطني ولبناء إجماع شعبي يساعد في استنهاض الحركة الجماهيرية الضاغطة على مركز القرار في مختلف السلطة الفلسطينية باتجاه توفير الضمانات للالتزام بمضامينه.

إن بلورة هذه الأسس والضوابط بغرض توحيد الصف الوطني لخوض معركة مفاوضات الوضع الدائم بشكل مشترك على قاعدة سياسية واضحة (على الرغم من أسبقية هذه الأخيرة على غيرها من القضايا)، لا تعد كونها أحد وجهي القضية المطروحة على أجندة العلاقات الوطنية. أما الوجه الآخر فعنوانه إرساء مبدأ المشاركة الحقة والتكافؤ في العلاقات الوطنية انطلاقاً مما تقتضيه هذه المرحلة، وهي مرحلة تحرر وطني، من توحيد لجميع القوى على برنامج مشترك. (التكافؤ في هذا السياق لا يترتب عليه بالضرورة التساوي، كما أن مبدأ التمثيل النسبي في الانتخابات لا يترتب عليه توزيعاً متساوياً للمقاعد بل توزيعاً عادلاً يعكس حجم كل طرف وفعاليته ويسمح للجميع، بغض النظر عن الحجم، المشاركة الفعلية - ومن موقع المسؤولية - في العمل واتخاذ القرار).

إن مبدأ المشاركة والتكافؤ هو الذي ينبغي اعتماده كمنظم للعلاقات

الوطنية بين مختلف القوى وفي العلاقات الثقافية (مع فتح وغيرها من القوى) كي لا يتحول الائتلاف الوطني إطاراً للإلحاق للسياسي والاستتباع التنظيمي. ومدى الالتزام بهذا المبدأ لا يؤشر فقط إلى جدية الالتزام بقواعد تضمن علاقات وطنية مستدامة منفتحة على مزيد من التطوير، بل هو الدليل على مدى جدية الالتزام بالأسس والضوابط السياسية المقر اعتمادها قاعدة توافقية لا يجوز اختراقها.

من هنا فإن هذه المهام المتداخلة والمتشابكة فيما بينها والقائمة على مبدأ المشاركة السياسية وعلى ما توفره الأسس والضوابط العشرة التي سبق تناولها (والتي وردت بمعظمها في بيان القاهرة) وما تنتجها من إمكانيات واسعة لتقدم مسيرة الحوار الوطني ولاستنهاض الحركة الجماهيرية، هذه المهام سوف تشكل بالضرورة، محور عمل الجبهة الديمقراطية في الفترة القادمة. ونحن مطالبون بالتصدي لها من موقع الاستمرار في نهج المعارضة لاتفاقت أوسلو والنضال من أجل تجاوزها والتحرر من قيودها المجففة، بما في ذلك معارضة نهج السلطة ورفض المشاركة في مؤسساتها القيادية طالما هي تلتزم بهذه القيود المجففة وتعمل على قاعدتها. كما نحن مطالبون بالتصدي لها من موقع الاستمرار في النضال من أجل اعتماد الخيار الوطني الذي طرحته مبادرة المؤتمر الوطني العام الرابع للجبهة الديمقراطية طريقاً للخلاص والتحرر من قيود أوسلو.

ومن هذا الموقع فإن المرحلة الجديدة، في ضوء بدء التفاوض حول الوضع النهائي، تتطلب رهن تفعيل دور الجبهة الديمقراطية في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية (المجلس المركزي، واللجنة التنفيذية) ومشاركتها في مفاوضات الوضع الدائم بمدى التقدم الذي يُحرز على طريق بناء الاجماع على الأسس والضوابط العشرة المار ذكرها والتي تضمن معظمها بيان القاهرة، وبمدى الالتزام والتفيد بالضوابط التي وردت في هذا البيان وبما يكفل للمشاركة الحقيقية في صنع القرار ودقة العمل به،

بما في تلك إخضاع نتائج مفاوضات الوضع الدائم لاستفتاء الشعب الفلسطيني في الوطن والمشتت. ومما لا شك فيه أن تعجيل وتيرة الحوار الوطني الشامل بهدف التوصل إلى أقصى درجة من التوافق الوطني حول قضايا الوضع الدائم يخدم إلى أبعد حدود تقدم نسق هذه العملية بكل جوانبها.

مذكرة شرم الشيخ - ١٩٩٩/٩/٤

بعد منتصف ليل السبت ١٩٩٩/٩/٤ وقع كل من ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية وأيهود باراك رئيس حكومة اسرائيل مذكرة شرم الشيخ أطلق عليها اسم «الواي ٢» في ختام مفاوضات عسيرة لتفسير اتفاق الواي الأول ووضع رزمة تنفيذ. وقد دمج الاتفاق ما تبقى من المرحلة الانتقالية مع مفاوضات الحل النهائي التي يفترض أن تبدأ يوم ٩/١٣ وتنتهي في التاريخ نفسه لكن بعد عام.

حضر التوقيع شهودا الرئيس المصري حسني مبارك، والملك الأردني عبد الله ووزيرة خارجية الولايات المتحدة مادلين أولبرايت والوفد المرافق لها. فيما يلي نص الاتفاق

نص الاتفاق

مذكرة شرم الشيخ بجدول زمني لتنفيذ التزامات الاتفاقات الموقعة واستئناف مفاوضات الوضع النهائي.

تلتزم الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) بالتنفيذ الكامل والمتبادل للاتفاق الانتقالي ولجميع الاتفاقات المعقودة بين الجانبين منذ أيلول ١٩٩٣ (لاحقاً الاتفاقات السابقة)، وجميع الالتزامات العالقة المترتبة من الاتفاقات السابقة، ودون الاجحاف بالمتطلبات الاخرى للاتفاقات السابقة، اتفق الجانبان على ما يلي:

١- مفاوضات الوضع النهائي

أ- في سياق تنفيذ الاتفاقات السابقة سيستأنف الجانبان مفاوضات الوضع النهائي بشكل مكثف وسيبذلان كل جهد مستطاع للتوصل إلى هدفهما المشترك باتفاق سلام نهائي على أساس جدول الأعمال المتفق عليه،

القضايا المحفوظة لمفاوضات الوضع النهائي، وقضايا أخرى ذات اهتمام مشترك.

ب - يعيد الجانبان تأكيد فهمهما بأن مفاوضات الوضع النهائي ستقود إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن للدوليين «٢٤٢» و«٣٣٨».

ج - سيبدأ الجانبان جهوداً حثيثة للتوصل إلى اتفاق لطار حول كافة مسائل مفاوضات الوضع النهائي خلال خمسة أشهر من استئناف مفاوضات الوضع النهائي.

د - سيتوصل الجانبان إلى اتفاق شامل حول كافة مسائل مفاوضات الوضع النهائي خلال عام من استئناف مفاوضات الوضع النهائي.

هـ - مفاوضات الوضع النهائي ستسأف بعد تنفيذ المرحلة الأولى من الإفراج عن المعتقلين والنبضة الثانية من المرحلة الأولى والثانية من إعادات الانتشار، وبما لا يتعدى ١٣ أيلول ١٩٩٩. في مذكرة واي ريفر أبدت الولايات المتحدة الأميركية استعدادها لتسهيل هذه المفاوضات.

٢ - المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من إعادات الانتشار

يتعهد الجانب الإسرائيلي بالآتي فيما يتعلق بالمرحلة الأولى والمرحلة الثانية من إعادات الانتشار:

أ - في الخامس من أيلول ١٩٩٩ ينقل ٧٪ من المنطقة «ج» إلى المنطقة «ب».

ب - في ١٥ تشرين الثاني ١٩٩٩ ينقل ٢٪ من المنطقة «ب» إلى المنطقة «أ» و ٣٪ من المنطقة «ج» إلى المنطقة «ب».

ج - في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٠ ينقل ١٪ من المنطقة «ج» إلى المنطقة «أ» و ١,٥٪ من المنطقة «ب» إلى المنطقة «أ».

٣ - الإفراج عن المعتقلين

- أ - سيشكل الجانبان لجنة مشتركة لمتابعة القضايا المتعلقة بالإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين.
- ب - الحكومة الإسرائيلية ستفرج عن المعتقلين الفلسطينيين الذين ارتكبوا مخالفاتهم قبل ١٣ أيلول ١٩٩٣ والذين اعتقلوا قبل ٤ أيار ١٩٩٤. ستتفق اللجنة المشتركة على أسماء المعتقلين الذين سيتم الإفراج عنهم في المرحلتين الأولى والثانية، وسيوصى بهذه الأسماء للجهات المعنية من خلال لجنة المراقبة والتوجيه.
- ج - المرحلة الأولى من الإفراج عن المعتقلين ستنفذ في الخامس من أيلول، وستشمل ٢٠٠ معتقل - المرحلة الثانية ستنفذ في ٨ تشرين الأول وستشمل ١٥٠ معتقلاً.
- د - ستوصي اللجنة المشتركة بقوائم أسماء إضافية للإفراج عنها للجهات المعنية من خلال لجنة المراقبة والتوجيه.
- هـ - سيفرج الجانب الإسرائيلي عن معتقلين إضافيين قبل شهر رمضان القادم.

٤ - اللجان

- أ - ستبدأ لجنة المرحلة الثالثة من اعدادات الانتشار أعمالها بما لا يتعدى ١٣ أيلول ١٩٩٩.
- ب - لجنة المراقبة والتوجيه، وجميع اللجان الانتقالية (اللجنة المدنية، اللجنة الاقتصادية المشتركة، اللجنة الأمنية المشتركة، اللجنة للقانونية، لجنة شعب لشعب) إضافة إلى لجان متكرة واي ريفر ستستأنف /تبدأ أعمالها كما هي الحالة، بما لا يتعدى ١٣ أيلول ١٩٩٩ وسيكون على جدول أعمال لجنة المراقبة والتوجيه ضمن الأمور الأخرى لعام

٢٠٠٠ مشاريع السلطة الفلسطينية والدول المانحة في المنطقة «ج»
ومسألة المناطق الصناعية.

ج - اللجنة الدائمة للنازحين ستستأنف أعمالها في الأول من تشرين الأول ١٩٩٩ (المادة ٢٧، الاتفاق الانتقالي).

د - بما لا يتعدى ٣٠ تشرين الأول ١٩٩٩، سينفذ الجانبان توصيات اللجن
الاقتصادية المشتركة المؤقتة (المادة ٣-٦ مذكرة واي ريفر).

٥. الممر الآمن

أ - سيبدأ تشغيل الممر الآمن الجنوبي لحركة الأشخاص والمركبات
والبضائع في الأول من تشرين الأول ١٩٩٩ (الملحق رقم ١، الماد
١٠. الاتفاق الانتقالي)، استناداً لتفاصيل التشغيل التي سيتم الاتفاق
عليها ضمن بروتوكول الممر الآمن التي سيتفق عليها بين الجانبين
بما لا يتجاوز ٣٠ أيلول ١٩٩٩.

ب - الجانبان سيتفقان على الموقع المحدد لنقطة العبور للممر الآمن الشمالي
كما هو محدد في الملحق الأول، المادة ١٠، الفقرة ٤ - ج من الاتفاق
الانتقالي بما لا يتجاوز ٥ تشرين الأول ١٩٩٩.

ج - بروتوكول الممر الآمن المطبق على المسار الجنوبي للممر الآمن
سيطبق على المسار الشمالي للممر الآمن مع التعديلات المتفق عليها.

د - بعد الاتفاق على مكان نقطة العبور للممر الشمالي، سيبدأ بين
المنشآت المطلوبة والاجراءات المطلوبة وسيكون بشكل متواصل
وفي نفس الوقت ستقام منشآت مؤقتة للمسار الشمالي، بما لا يتجاوز
أربعة أشهر من الاتفاق على المكان المحدد لنقطة العبور.

هـ - بين الفترة الممتدة بين تشغيل نقطة العبور للمسار الجنوبي من الممر
الآمن، ونقطة العبور للمسار الشمالي من الممر الآمن، ستقوم اسرائيل

بتسهيل لجراءات الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، باستخدام طرق غير تلك المخصصة للمسار الجنوبي من الممر الآمن.

و - مواقع نقاط العبور ستكون دون الاجحاف بمفاوضات الوضع النهائي (الملحق ١، المادة ١٠، الفقرة هـ، الاتفاق الانتقالي).

٦ - ميناء غزة البحري

اتفق الجانبان على المبادئ التالية لتسهيل بدء بناء ميناء غزة البحري، وهذه المبادئ لن تحف لو تتبّق نتائج مفاوضات الوضع النهائي:

أ - يوافق الجانب الاسرائيلي على أن يبدأ الجانب الفلسطيني بأعمال البناء بميناء غزة البحري في ١ تشرين الأول ١٩٩٩.

ب - يتفق الجانبان، على أن تشغيل ميناء غزة البحري لن يبدأ قبل الاتفاق على بروتوكول ميناء غزة البحري بكافة جوانبه، بما يشمل الأمن.

ج - ميناء غزة البحري، حالة خاصة، مثل مطار غزة، نظراً لوقوعه في منطقة تقع تحت مسؤولية الجانب الفلسطيني، وسيستخدم كمعبر دولي، لهذا وإلى أن يتم الاتفاق على البروتوكول المشترك لميناء غزة البحري، فإن جميع النشاطات والترتيبات المتعلقة ببناء الميناء ستكون وفقاً لمواد الاتفاق الانتقالي، وخاصة تلك المتعلقة بالمعابر الدولية، كما تم اعتمادها بالنسبة لبروتوكول مطار غزة.

د - سيضمن البناء ترتيبات مناسبة للفحص الأمني للأشخاص والبضائع اضافة إلى انشاء منطقة محددة للفحص داخل الميناء.

هـ - في هذا السياق فإن الجانب الاسرائيلي سيسهل وبشكل مستمر الأعمال المتعلقة ببناء ميناء غزة البحري وبما يشمل الحركة من وإلى الميناء للسفن، والمعدات، والمصادر والمواد المطلوبة لبناء الميناء.

و - الجانبان سينسقان مثل هذه الأعمال، بما يشمل التصاميم والحركة من خلال آلية مشتركة.

٧ - قضايا الخليل

أ - شارع الشهداء في الخليل سيفتح لحركة المركبات على مرحلتين. نفنت المرحلة الأولى ومستفد المرحلة الثانية بما لا يتعدى ٣٠ تشرين الأول ١٩٩٩.

ب - الحسبة سيتم فتحها بما لا يتعدى ١ تشرين الثاني ١٩٩٩، استناداً إلى الترتيبات التي ستقدم الاتفاق عليها بين الجانبين.

ج - ستجتمع لجنة ارتباط على مستوى عالٍ، بما لا يتعدى ١٠ أيلول ١٩٩٩، لمراجعة وضع الحرم الإبراهيمي/ قبر الأنبياء (الملحق رقم ١، المادة ٧، الاتفاق الانتقالي، واستناداً إلى ورقة النقاش الأميركية بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٩٨)

٨ - الأمن

أ - الجانبان، واستناداً إلى الاتفاقات السابقة سيعملان لضمان التعامل الفوري والفعال مع كافة الحوادث التي تشمل أعمال عنف وإرهاب أو التهديد بها أو التحريض، سواء ارتكبت من فلسطينيين أو إسرائيليين، ولتحقيق ذلك سيعاونان في تنسيق السياسات والنشاطات وتبادل المعلومات، وكل جانب سيرد على حدوث أو احتمال حدوث أعمال عنف وإرهاب أو تحريض، وسيأخذان كل الإجراءات لمنع حدوثها.

ب - استناداً إلى الاتفاقات السابقة، يتعهد الجانب الفلسطيني بتنفيذ مسؤولياته الأمنية والتعاون الأمني، والتزاماته المستمرة وقضايا أخرى بناء على الاتفاقات السابقة، وبما يشمل وبالتحديد، التزامات مذكرة واي ريفر:

١- استمرار جمع الأسلحة غير المشروعة وبما يشمل التقارير.

٢- اعتقال المشبوهين وبما يشمل التقارير.

٣- نقل القائمة بأسماء الشرطة الفلسطينية للجانب الإسرائيلي،
وبما لا يتعدى ١٣ ليول ١٩٩٩.

٤- بدء مراجعة القائمة من خلال لجنة للمراقبة والتوجيه بما لا
يتعدى ١٥ تشرين الأول ١٩٩٩.

٩ - يدعو الجانبان لدول المصلحة للوفاء بالالتزامات والدعم المالي للتطوير
الاقتصادي الفلسطيني ولعملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية.

١٠ - اقراراً منها بخلق أجواء إيجابية للمفاوضات سيتمتع الجانبان عن
اتخاذ خطوات من شأنها تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة
استناداً إلى الاتفاق الانتقالي.

١١ - الالتزامات المحددة بتاريخ تقع في الأعياد وأيام السبت، سيتم
تنفيذها في يوم العمل التالي.

تدخل هذه المذكرة حيز التنفيذ بعد أسبوع من توقيعها.

تمت وقعت في شرم الشيخ - اليوم: السبت الرابع من ليول ١٩٩٩ (١)

عن منظمة التحرير الفلسطينية	عن الحكومة الإسرائيلية
سعادة الرئيس ياسر عرفات	السيد ايهود باراك

ويشهادة

عن جمهورية مصر العربية	عن الولايات المتحدة الأمريكية
الرئيس حسني مبارك	ملايين لوبرايت

عن المملكة الأردنية الهاشمية

جلالة الملك : عبد الله بن الحسين

(١) لأسباب تقنية فإن تنفيذ (المادة ٢-١) والمرحلة الأولى المنكورة (من
المادة ٣ - ج) مستنفذ خلال أسبوع من توقيع هذه المنكورة.

البيان المشترك الصادر عن جلسات الحوار بين

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وحركة فتح
[القاهرة ٢٢-٢٣/٨/١٩٩٩]

بحضور الأخ الرئيس ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والأخ أبو الأديب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، عقد وفد قيادي من حركة فتح سلسلة اجتماعات في القاهرة مع وفد قيادي من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين برئاسة الرفيق نليف حواتمه الأمين العام للجبهة.

وفي أجواء ودية ومسؤولة تدارس الوفدان للتطورات المفصلية التي تشهدها القضية الوطنية الفلسطينية في ضوء انتهاء الفترة الزمنية المحددة للمرحلة الانتقالية وفق الاتفاقات ونتائج الانتخابات الاسرائيلية، والقراب استحقاق المفاوضات حول الوضع النهائي. وتم الاتفاق على إعلان ما يلي:

١- يؤكد الطرفان على ضرورة تعجيل الخطوات التحضيرية الهادفة إلى إعلان دولة فلسطين سيادتها على الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، حتى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، تجسيدا لإعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥/١١/١٩٨٨، باعتبار ذلك حقاً فلسطينياً غير خاضع للتفاوض أو للنقض وضرورة تنفيذ قرار المجلس المركزي بهذا الشأن وتفعيل لجانته واستئناف جلساته.

٢- يرى الوفدان أن خطورة التحديات المصيرية التي تبرزها مرحلة المفاوضات حول الوضع النهائي تتطلب تلاحم جميع القوى الوطنية والإسلامية للفاعلة لمواجهة استحقاقاتها بصف موحد، بصرف النظر

عن الخلافات إزاء اتفاقيات اوسلو.

إن القضايا التي تتناولها مفاوضات الوضع النهائي تشكل جوهر القضية الوطنية الفلسطينية وفي ضوءها سيتقرر مستقبل شعبنا في فترة زمنية طويلة قادمة، وهي لذلك قضايا تتطلب درجة عالية من التوافق الوطني المشاركة الجماعية. ومن هذا المنطلق توجه المجتمعون بالنداء إلى جميع قوى شعبنا السياسية والاجتماعية والفعاليات الشعبية في الوطن والمشتات للمشاركة في حوار وطني شامل لبلورة الموقف الفلسطيني في مفاوضات الوضع النهائي وتدعيمه وذلك على الأسس الآتية.

• أولاً، الاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية بما يضمن تطبيق تلك القرارات بما فيها ٢٤٢ و ٣٣٨، والأرض مقابل السلام وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وبما يكفل تحقيق ما يلي:

أ - الانسحاب الاسرائيلي الكامل إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧.

ب - إبطال الضم الاسرائيلي للقدس العربية عملاً بقرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٢٥٢ لعام ١٩٦٧ والقرار ٤٧٨ لعام ١٩٨٠ وتحقيق الانسحاب الاسرائيلي التام منها وعودتها إلى السيادة الفلسطينية عاصمة لدولة فلسطين.

ج - إنهاء البنية الاستيطانية باعتبار الاستيطان عملاً غير شرعي ومناقضاً لقرارات الشرعية الدولية وبخاصة قرار مجلس الأمن ٤٦٥ لعام ١٩٨٠.

د - التمسك بحقوق اللاجئين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وبخاصة القرار ١٩٤ الذي يكفل لهم حق العودة.

هـ - ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره بحرية بما يجسد دولته المستقلة واستعادة سيادتها الكاملة غير المنقوصة على أرضه في الضفة الفلسطينية بما فيها القدس وقطاع غزة.

* ثانياً، تتولى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الإشراف على المفاوضات حول الوضع النهائي باعتبار المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ويدعو الطرفان للجنة للتنفيذية لإيجاد الصيغة المناسبة التي تكفل مشاركة جميع القوى الفاعلة في ذلك.

* ثالثاً، دعوة للجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني لدراسة إمكانية استفتاء للشعب الفلسطيني على اتفاق الوضع النهائي وبحيث الآليات المناسبة لذلك.

* رابعاً، يتفق الطرفان على ضرورة تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية واتلافية تتسع لجميع القوى الفاعلة تكريماً لدور المنظمة كممثل شرعي وحيد لشعبنا الفلسطيني في جميع أماكن تواجد.

* خامساً، أكد الطرفان على أهمية تكريس الديمقراطية لبناء المجتمع الفلسطيني وتعزيز لحيته باحترام الحريات العامة والتعددية السياسية واستقلال القضاء وسيادة القانون، وتفعيل حركة شعبنا في الشتات دفاعاً عن حقوقهم في العودة إلى ديارهم ورفض مخططات التوطين والتهجير ورعاية مصالحه المباشرة.

* سادساً، اتفق الطرفان على تشكيل لجنة ثنائية لمتابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه. وتوجه المجتمعون وبتحية الفخر والاعتزاز إلى أبطالنا الأسرى في سجون الاحتلال مؤكدين أن النضال من أجل الإفراج الفوري عنهم دون تمييز وبدون قيد أو شرط سيبقى على رأس سلم أولويات العمل الوطني.

وفي الختام حيا المجتمعون جمهورية مصر العربية الشقيقة وعبروا عن تقديرهم لدورها في دعم القضية العادلة لشعبنا الفلسطيني ونضاله من أجل حقوقه الوطنية. وتوجهوا بالشكر إلى سيادة الرئيس محمد حسني مبارك لاستضافته هذا اللقاء.

القاهرة

في ٢٣/٨/٩٩



فهرس

- هذا الكتاب ٥
- قراءة سياسية في اتفاق الواي ٢ ٧
- كيف نواجه استحقاقات مفاوضات الوضع الدائم بصف
وطني فلسطيني موحد ٣٢
- نص مذكرة شرم الشيخ (٩٩/٩/٤) ٥٧
- نص البيان المشترك الصادر عن الجبهة الديمقراطية
لتحرير فلسطين ووفد فتح (القاهرة ٩٩/٨/٢٣) ٦٤

هذا الكتاب

يحمل هذا الكتاب ما يبدو في ظاهره متناقضاً:

«نص اتفاق شرم الشيخ (٩٩/٩/٤) لو ما اتفق على تسميته باتفاق «الو اي ٢» مع قراءة سياسية له توضح انه ليس مجرد تعديل لاتفاق سابق بل هو في حقيقته اتفاق جديد له انعكاساته المفترضة على مجرى المفاوضات اللاحقة.

* نص البيان المشترك الصادر عن حوله وفد اللجنة الديمقراطية لتحرير فلسطين مع وفد حركة فتح والسلطة الفلسطينية في القاهرة (٢٢ - ٢٣/١/٩٩) ومقالة مطولة بعنوان: كيف نواجه استحقاقات مفاوضات الحل النهائي بحسب وطني موحد.

السؤال... كيف ننظر إلى دعوة الحزب الوطني وصولاً إلى استعادة
الصف الوطني الفلسطيني بينما السلطة الفلسطينية تراهن بتنازلاتها
وتوقع اتفاقات جديدة لا تقل خطورة عن سابقتها.

إن وظيفة هذا الكتاب أن يعالج هذا السؤال وأن يقدم رؤية مسؤولة
للمستهدف الواسع للأوساطية عليه مفارصت أجل القبول في ظللتها
لذلكه أراي أن يحاطر هذا المسئلة.